مجتمع الأعمال

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة الثالثة والعشرون

تشرين الثاني 2020

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية - البرازيلية

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تؤكد على أهمية تعزيز العلاقات الأردنية - المكسيكية

اتحاد رجال الأعمال العرب يشارك في ندوة حوارية حول " تجربة الصين الرائدة في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد - 19)

مجتمع الأعمال

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة الثالثة والعشرون

تشرين الثاني 2020

في هذا العدد

« الطباع للشاهد » الحكومة تختبيء وراء صندوق « همة وطن »	4
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية – البرازيلية	11
الطباع: الوضع الاقتصادي بعد مرور خمسة أشهر على جائحة الكورونا لا يبشر بالخير	14
رجال الأعمال يدعم خطة الجهود الملكية ضد خطة الضم	17
أرباح البنوك أثرت على الحركة الاقتصادية	19
ومضات رجال الأعمال الأردنيين ... رأي آخر حول المديونية	21
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تؤكد على أهمية تعزيز العلاقات الأردنية – المكسيكية	23
« تجربة الصين الرائدة في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد – 19) »	26
« الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية والاستثمارات العربية البينية »	29
اتحاد رجال الأعمال العرب يجسد العمل العربي المشترك	37
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تؤكد على التراجع عن مشروع قانون الجودة	42
الاعتماد على الذات هو رافعة الناتج المحلي الاجمالي	44
الطباع: الرؤية الاستراتيجية والطاقة والضرائب ثلاثية للنهوض بالقطاعين الصناعي والتجاري	46
رئيس جمعية رجال الأعمال يدعو للتركيز على التعافي الاقتصادي	47
دور المغتربين الأردنيين بالاستثمار في وطنهم	49
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستعرض نشاطاتها في إجتماع الهيئة العامة	57
اتحاد رجال الأعمال العرب يوقع مذكرة تفاهم مع جامعة الأعمال والتكنولوجيا في جدة	59
المرحلة الحالية «حاسمة» لتحديد ما سيغدو عليه الاقتصاد في المستقبل	60
سلطات الإحتلال تخنق اقتصاد مدينة القدس والمقدسيون صامدون	65
تداعيات جائحة فايروس كورونا تقف عائقاً أمام تطور أداء التجارة الدولية في المملكة	66
رجال الأعمال يثمون توجيهات جلالة الملك بتطبيق القانون وبحزم	68

جمعيـة رجـال الأعـمـال الأردنيـيـن
Jordanian Businessmen Association

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 537 3355
فاكس
+962 6 533 76 17

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

www.jba.com.jo

لجنة الإعداد والتحرير
طارق حجازي
المدير العام
د. روان شبيطة
باحث اقتصادي
تحرير خطاب
مسؤول شؤون الاعضاء

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يؤسفنا كممثلين للقطاع الخاص ما يحدث من تراجع للعديد من المؤشرات الاقتصادية الهامة والتي تنذر بدخول الاقتصاد الأردني بحالة من التراجع التي لم يسبقها من قبل أيةً سابقة. إن الاقتصاد الأردني الذي واجه وجابه مختلف أنواع التحديات الداخلية والخارجية وعدد لا يستهان به من الأزمات المالية والاقتصادية السابقة لم تؤثر به بهذا العمق الذي تؤثره جائحة فايروس كورونا. وهذا لا ينطبق فقط على الأردن وإنما يشمل ذلك دول العالم النامية والمتقدمة وكذلك الدول الصناعية الكبرى.

إن تراجع معدلات النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من العام الحالي وما رافقها من تراجع في أداء مختلف القطاعات الاقتصادية ليحقق الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة إنكماشاً في أدائه بمقدار 1.2% خلال النصف الأول بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9% خلال نفس الفترة من عام 2019.

وعليه فإن ما تتطلبه هذه المرحلة الحاسمة هو التكاتف والتعاون بين القطاع الخاص والعام للعمل على إعادة بناء الاقتصاد ليتمكن من تحمل وتلقي الصدمات بشكل أفضل وذلك من خلال تبني خطط تعافي اقتصادي تزيد من متانة الاقتصاد وتحقق من خلالها التنمية الاقتصادية المستدامة محاورها الأساسية وأهدافها.

كما ويتوجب على الحكومة التوجه نحو دعم القطاعات الاقتصادية المتضررة من الجائحة إلى جانب أهمية دعم الشركات الصغيرة

حمـــدي الطبـــاع

رئيس مجلس الإدارة

والمتوسطة الحجم التي تعد ركيزة الاقتصاد العالمي والتي توظف ما يقارب 80% من العمالة في العديد من الدول. وبالتالي فإنه من المهم إيلاء المزيد من الإهتمام لهذا النوع من الشركات لضمان استمراريتها وذلك من خلال التوجه نحو تخفيض الأعباء الضريبية وتوفير التمويل اللازم لغايات دعم الإنتاج، وتأجيل سداد القروض، والمساهمة في دفع أجور العاملين.

وإن القطاع الخاص يؤكد بأن أفضل وسيلة للتغلب على تداعيات جائحة كورونا هي بالتركيز على تحفيز الاستثمار لغايات خلق الوظائف وتعزيز النشاط الاقتصادي والتركيز على المشاريع الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة والتي تساهم في تحسين القدرة الشرائية للأفراد والشركات وتعيد تنشيط الطلب الإستهلاكي والاستثماري كما كان عليه سابقاً.

وفي الختام فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية في الربع الثاني من عام 2020 والتي حرصت على مواكبة الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

«الطباع للشاهد» الحكومة تختبيء وراء صندوق " همـة وطـن "

- « همـة وطـن » لم يتبـق في رصيـده سـوى 18 مليـون دينـار، وليـس من السهولـة جمع التبرعات.
- استجابـة الحكومة بطيئة جداً بخصـوص المغتربين.
- بعـض الممارسـات السلبيـة والخـلل فـي أداء قوانيـن الضريبـة انعكـس سلبيـاً علـى الاستثمـار.
- لايوجد لدى الحكومة فريق لعمل سياسة اقتصادية طويلة الأمد.
- الأردن اذا عاد للإغلاق سندفع ثمنا غاليا.
- الحكومـة تتعامـل مـع ملـف التهـرب الضريبـي على شكـل موجات وهبَـات دون استمراريـة.
- جمعية رجال الأعمال رفعت توصيات لم يتفاعل معها سوى الديوان الملكي.

شخصية اقتصادية ورجل أعمال معروف ارتبط اسمه منذ أكثر من 35 عام بجمعية رجال الأردنيين وتقلد العديد من المناصب المرتبطة بالعمل الاقتصادي والتجاري، ويشغل منصب رئيس 'اتحاد رجال الأعمال العرب'. معالي حمدي الطباع أو كما يحب أن يلقب بالحاج الطباع، عرف عنه مواجهته لبعض القرارات الاقتصادية التي تصدرها أي الحكومة باعتبارها تؤثر على الشراكة مع القطاع الخاص ولا تعطي النتائج المرجوة منها، كما أنه يصف عمل الحكومة الحالية بالبطيئة والمتعنتة وليس لديها الاستجابة الفورية والسياسة الاقتصادية الناجحة.

قدم الطباع ومعه أعضاء من جمعية رجال الأعمال الأردنيين التي يرأسها من مختلف القطاعات توصيات لإنعاش الاقتصاد الأردني في ظل انعكاس أثر جائحة كورونا واعتبر بأن الحكومة والفريق الوزاري غير منسجم مع نفسه.

برز اسم الحاج الطباع خلال أزمة كورونا بسبب تعليقاته على بعض أوامر الدفاع التي لم تأخذ بعين الإعتبار التأثيرات السلبية لتخفيض الرواتب على الاقتصاد الوطني، من إنخفاض في القدرة الشرائية للمواطنين وتراجع في الطلب الإستهلاكي حتى على السلع الأساسية إلى جانب إغفال حقيقة أن العديد من فئات المجتمع عليها قروض وإلتزامات عديدة من رسوم وغرامات وعبء ضريبي يجب أن تستوفى مما سينتج عنه حالة من عدم التوازن بين الدخل والإستهلاك والإنفاق وهذا الأمر لن يصب في مصلحة تنشيط الاقتصاد الوطني.

الشاهد زارت معالي الحاج حمدي الطباع في مكتبه وكان لها هذا الحوار.

معالي الحاج حمدي الطباع، بعد سنوات طويلة من العمل والانجاز، وتحقيق الأهداف، كيف تقضي وقتك خلال هذه الأيام؟

أنا الآن أركز على الاهتمام بالعمل الخيري والتطوعي، الحمدلله، وأنا عضو في أكثر من جمعية تطوعية في مختلف المجالات، منها الرعاية الصحية، وجمعية الدراسات والبحوث الاسلامية وجمعية الصندوق الوطني لعلاج الفقراء ووقفية التعليم، وهذه الأعمال التطوعية تعطي الإنسان متعة ويشعر من خلالها أنه يخدم وطنه ومجتمعه بطريقة مختلفة بعيداً عن الأمور المالية، وأنا لست متقاعدا بمعنى المتقاعد، ولكنني أرى أنه من واجبي تجاه وطني بأن نقدم شيء لإخواني المواطنين وخاصة أن الظروف صعبة وزادها صعوبة أزمة كورونا، وعلى رغم من محدودية مصادر الجمعيات التطوعية إلا أن أهل الخير في الأردن موجودين.

الأردن تقدم في مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020، ماذا يعني هذا بالنسبة للمستقبل الاقتصادي للمملكة؟

هذه المؤشرات الايجابية تجعل المسؤول يرتاح، لكن هل تؤثر هذه المؤشرات ايجابيا على حياة المواطن، يعني إذا تقدم الأردن في مؤشر الأعمال درجة أو درجتين سيكون شيء جيد بالنسبة للمسؤولين عند مخاطبة الجهات المانحة، ولكن هل سيشعر المواطن الأردني بهذه الميزات؟

وهذا السؤال لا أملك اجابته لإن الجواب لدى الحكومة، فالمواطن الأردني لا يستطيع أن يتحمل أكثر مما تحمل، فأنا أرى أن التقدم في ممارسة الأعمال جيد لكنه يحتاج إلى عمل أهم، ونحن بحاجة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص حتى يكون للمواطن الأردني حياة أفضل وأسهل، خاصة وأن البطالة بارتفاع، وهي تزعج أيضاً صاحب القرار.

الحاج حمدي الطباع من أعضاء اللجنة المشكلة بموجب قانون الدفاع لإدارة حساب القطاع الخاص لصندوق 'همة وطن'، هل كانت التبرعات على حجم الأمل منها، وما هو دوركم وخططكم بخصوص الصندوق، وهل سيستمر الصندوق في تلقي التبرعات؟

تم تشكيل لجنة همة وطن بموجب أمر دفاع صادر عن دولة رئيس الوزراء وبتنسيب من محافظ البنك المركزي تضمنت أسماء شخصيات جميعها من رجال الأعمال في مختلف مواقعهم، وفكرة الصندوق ممتازة لكن كان لي أنا وبعض الزملاء رأي مختلف بخصوص الحد الأدنى للتبرع، فأمر الدفاع أصر للأسف على أن لا يقبل التبرع بأقل من مئة ألف دينار من المؤسسة أو الفرد، وحاولنا مع رئيس اللجنة دولة عبدالكريم الكباريتي لفتح التبرع كل حسب امكانياته، إلا أننا لم نوفق في تخفيض أو فتح المجال للتبرع للجميع، وأنا لغاية الان لا أفهم سبب التعنت في عدم قبول مبلغ اقل من 100 ألف دينار للتبرع من المؤسسات والأفراد، أما الإدعاء بوجود لجان أخرى مثل لجنة الصحة ولجنة الخير تقبل مبالغ غير محددة فاعتبره كلام غير مقنع، والناس كانوا متحمسون للتبرع لهمة وطن لكن تحديد القيمة الدنيا للتبرع بمبلغ كبير خفف من حماس الناس. معظم المتبرعين البارزين هم من البنوك والشركات المساهمة المحدودة وبعض الأفراد القادرين، وقد وصل مجموع التبرعات للصندوق حوالي 93 مليون دينار أردني.

اللجنة معنية بجمتع التبرعات لكنها غير مخولة وليس لها صلاحيات بالصرف، فالصرف من مبالغ التبرع يكون بموجب كتاب رسمي من دولة رئيس الوزراء، وقد تم توجيه مبلغ 27 مليون دينار لصالح صندوق المعونة الوطنية مرتان تقريبا، كما طلبت مؤسسة تكية أم علي مبلغ مليون دينار وحصلت على الموافقة، وهناك جهات ومؤسسات طلبت مبالغ مالية لكن لم يتم بعد البت بخصوص الموافقة بسبب تدقيق الكشوفات أو نقص البيانات.

التبرعات الآن قليلة لأن البنوك والشركات المساهمة العامة عندما قامت بالتبرع كان بسبب وفر متحقق في موازنة السنوات السابقة.

منذ عشرة أيام تقريبا اجتمعت لجنة 'همة وطن' لمناقشة موضوع المغتربين، وهي مشكلة معقدة بسبب الاختلاف في وجهات النظر، وقبل شهرين وجه دولة رئيس الوزراء كتاباً لمعالي وزير الخارجية وشؤون المغتربين يطلب خلاله

حصر أسماء المغتربين الذين يعانون أوضاع صعبة حتى يتم مساعدتهم من الحكومة أو من لجنة الصندوق، لكن للأسف لغاية الآن لم يردنا أي رد كلجنة، ووضع المغتربين أصبح صعب، لذلك نحن كلجنة لدينا مشكلة لتحديد أسس الصرف بسبب عدم وجود قوائم واضحة للمغتربين وأوضاعهم لدى الحكومة.

وهناك مغتربون 'قبل كورونا' كانوا يقومون بتحويل من 2 إلى 3 مليار دولار إلى الأردن، لذلك من واجب الدولة أن تقف معهم بمحنتهم وتتحملهم خصوصاً وأن هناك من فقد وظيفته وعمله.

وأنا أقول أن الحكومة تختبيء وراء صندوق همة وطن، واستجابتها جداً بطيئة، فهناك مغتربون وضعهم أصبح صعب جداً، وأنا أتمنى من الحكومة أخذ قرار سريع فلا وقت لدراسات، فالسفراء موجودون وأعتقد أنهم قاموا بتزويد الحكومة بالأرقام واسماء المغتربين مستحقي الدعم.

تم تخصيص مبلغ مليون دينار من الصندوق بناء على أمر من دولة رئيس الوزراء لملف المغتربين لكن وزارة الخارجية لم تنفق منه سوى مائتين ألف دينار فقط، بسبب البطء في الاجراءات، فمطلوب من الوزارة أن يكون لديها غرفة عمليات كفؤة تتواصل مع السفراء بسبب ازدياد صعوبة وضع المغتربين خصوصا العالقين في دول الخليج.

وصندوق همة وطن لم يتبق في رصيده سوى 18 مليون دينار، وهذا المبلغ بقرار واحد ينتهي، وليس من السهولة جمع مبالغ كبيرة للصندوق مستقبلاً.

هل ترى الحكومة جادة في الحد من التهرب الضريبي، وماهو الثمن الذي دفعه الأردن على مدى السنوات التي كانت تشهد تهرباً ضريبياً واختلالاً في تطبيق قانون الضريبة؟

التهرب الضريبي وجه بشع في حق الاقتصاد الأردني، ونحن نلوم قوانين الضريبة ومجلس الأمه بشقيه النواب والأعيان لأنهم رفضوا الاستماع إلى توصيات القطاع الخاص.

> **التهرب الضريبي وجه بشع في حق الاقتصاد الأردني**

أحد أسباب الخلل في قانون الضريبة هو التهرب، فالمواطن الذي يدفع ضريبة دون خدمة مقابلها فهو في هذه الحالة يشكك بدفع الضريبة وبالتالي يتهرب من الدفع، كما أن الحكومة ليس لديها القدرة على توصيل الرسائل فيما يتعلق بالفرق بين ضريبة المبيعات وضريبة الدخل، وهناك تهرب أيضاً في الجمارك فالخطأ في المنظومة والقانون والممارسات.

> **أحد أسباب الخلل في قانون الضريبة هو التهرب**

كما أن موظفي ضريبة الدخل ليسوا بنفس الكفاءة، فمثلاً الدخول إلى بعض المؤسسات بطريقة غير مدنية كأننا دولة بوليسية هذا غير مقبول وغير حضاري، فهناك ممارسات أفضل من هذا لتحصيل الضريبة أو التحقيق في قضية تهرب خصوصاً ونحن نقترب من الاحتفال بمئوية تأسيس الأردن، كما أن تلك الممارسات والخلل في الأداء ينعكس سلبياً على مناخ الاستثمار.

حتى أن الحكومة تتعامل مع ملف التهرب الضريبي على شكل موجات وهبات دون استمرارية، والأرقام المتحصلة من الضريبة لا تستحق أن تضعنا في اجواء مشحونة وسلبية.

في ظل تسجيل اصابات محلية جديدة بفيروس كورونا، والحديث عن عودة الحظر والإغلاقات، هل أنت تدعم فكرة اتخاذ اجراءات الإغلاق في حال لزم الأمر لا قدر الله؟

القطاع الاقتصادي كان ضحية لهذه الاجراءات، أنا مع صحة المواطن، لكن أين الفريق الاقتصادي في الأردن، فنحن منذ بداية الأزمة منتصف شهر آذار لغاية الآن لم نلحظ وجود فريق لعمل سياسة اقتصادية، فليس مطلوب من وزير مسؤول عن الاقتصاد أن يخرج ليدلي بتصريح حول الإغلاقات في المنشآت الاقتصادية والتجارية المخالفة لأمر الدفاع، فهذا العمل يستطيع القيام به اي موظف في الوزارة، وهذه ليست سياسة اقتصادية.

صحيح أن الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي خلال الأشهر الثلاث الأولى من الأزمة ساهمت في التخفيف على الناس، لكن الاقتصاد لا يتحمل الإغلاق، فنحن قبل الكورونا دخلنا سنة 2020 باقتصاد وضعه صعب، كان هناك تباطوء في النمو، هناك بطالة، ومديونية عالية، وجاءت بعد ذلك الكورونا، ودخلنا في نفق مظلم، صحيح أننا نجحنا صحياً لكن إلى متى؟

> **إن الاجراءات التي اتخذها البنك المركـزي خلال الأشهـر الثلاث الأولـى من الأزمة ساهمت في التخفيف على النـاس**

كل الدول اتخذت اجرءات الإغلاق لكن الأردن اذا عاد للإغلاق سيدفع ثمن غالي خاصة وأن المنطقة اليوم غير مستقرة، وكل دول العالم لها أولوياتها وتنظر إلى مواطنيها قبل الالتفات إلى مساعدة دول أخرى، فإذا ما أعتمدنا على انفسنا ووضعنا سياسة اقتصادية واضحة المعالم ومتفق عليها مع القطاع الخاص فأعتقد أن الأشهر القادمة من العام الحالي صعبة علينا، ولا يمكن للقطاع الخاص أن يعوض خسائره خلال الأشهر القادمة.

ما هو دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في بناء ودعم قطاع الاستثمارات وما هي التحديات التي تواجه الجمعية؟

الفضل في تأسيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين يعود للمغفور له بإذن اللّه الملك حسين رحمه اللّه، عام 1985م، ومنذ تلك الفترة وعلى مدار 35 عام استطاعت الجمعية وبرعاية خاصة من الدولة (ولا أقول الحكومة) من جذب الاستثمارات، وتنظيم لقاءات برجال أعمال من عدة دول جاءت بنتائج ايجابية والحمدللّه. وإستمرت في المشاركة في لقاءات جلالة الملك عبد اللّه الثاني وفي تنظيم لقاءات استثمارية خارج الأردن.

> **الفضل في تأسيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين يعود للمغفور له بإذن اللّه الملك حسين رحمه اللّه**

والآن لدينا 30 مجلس أعمال مشترك من مختلف الدول العربية والصديقة، كما أن لدى الجمعية ميزة تتمثل بأن أعضائها يمثلون معظم القطاعات الاقتصادية، لذلك تم عقد اجتماع للأعضاء من 12 قطاع اقتصادي وقدموا توصياتهم بخصوص التعامل مع الوضع الاقتصادي في ظل جائحة كورونا، وقد رفع تلك التوصيات إلى عدة مستويات منها الديوان الملكي، ودولة رئيس الوزراء، والوزراء المعنيين، إلا أنه لم يردنا أي رد أو جواب سوى من الديوان الملكي الهاشمي، أما الوزراء والحكومة فكأنهم يعيشون في عالم آخر.

انت ضد فكرة هدم الصوامع ،وتم تداول خبر وقتها بأنك ستقوم برفع دعوى ضد من أمر بهدم الصوامع ،حدثنا عن ذلك

الصوامع لها تاريخ في الأردن، فالأردن لم يكن لديه صوامع للتخزين الاستراتيجي لمواد مثل السكر والقمح والشعير، وأذكر أن المغفور له جلالة الملك حسين اطلع على التجربة السورية في تخزين المواد داخل الصوامع، وأمر ببناء صوامع ذات مستوى فني عالي وكانت الآلات المشغلة تأتي من سويسرا، فكان يحمل قيمة عالية وتم تشييده من الضرائب التي يدفعها الناس، فلا أعتقد أن مبررات الهدم مقنعة سواء لعمل مشروع جديد أو لغيره.

وقد كان التعامل مع هدم الصوامع وكأنها أهداف عسكرية عندما تفجرت على عدة مراحل بسبب فشل المرة الأولى، فاعتبر قرار هدم الصوامع غير سليم، وأنا كأردني لدي الرغبة برفع دعوى ضد من أوصى بهدم تلك الصوامع، لأنها جريمة بحق المخزون الاستراتيجي. والصوامع المثيلة موجودة في الجويدة وشمال الأردن بنفس المواصفات مما يدل على أن هدم الصوامع في العقبة لم يكن عملاً إيجابياً.

أكثر من 600 فرع
عبر 5 قارات

من خلال شبكة فروعنا المنتشرة عالمياً، نتيح لكم الوصول إلى الأسواق المختلفة خصوصاً أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواعدة والتي نعتبر أحد أقدم البنوك فيها وأكثرها أماناً وموثوقية.

البنك العربي
ARAB BANK

النجـــاح مسيـــرة

BEST BANK AWARD 2020
GLOBAL FINANCE
أفضل بنك في الشرق الأوسط 2020

arabbank.com

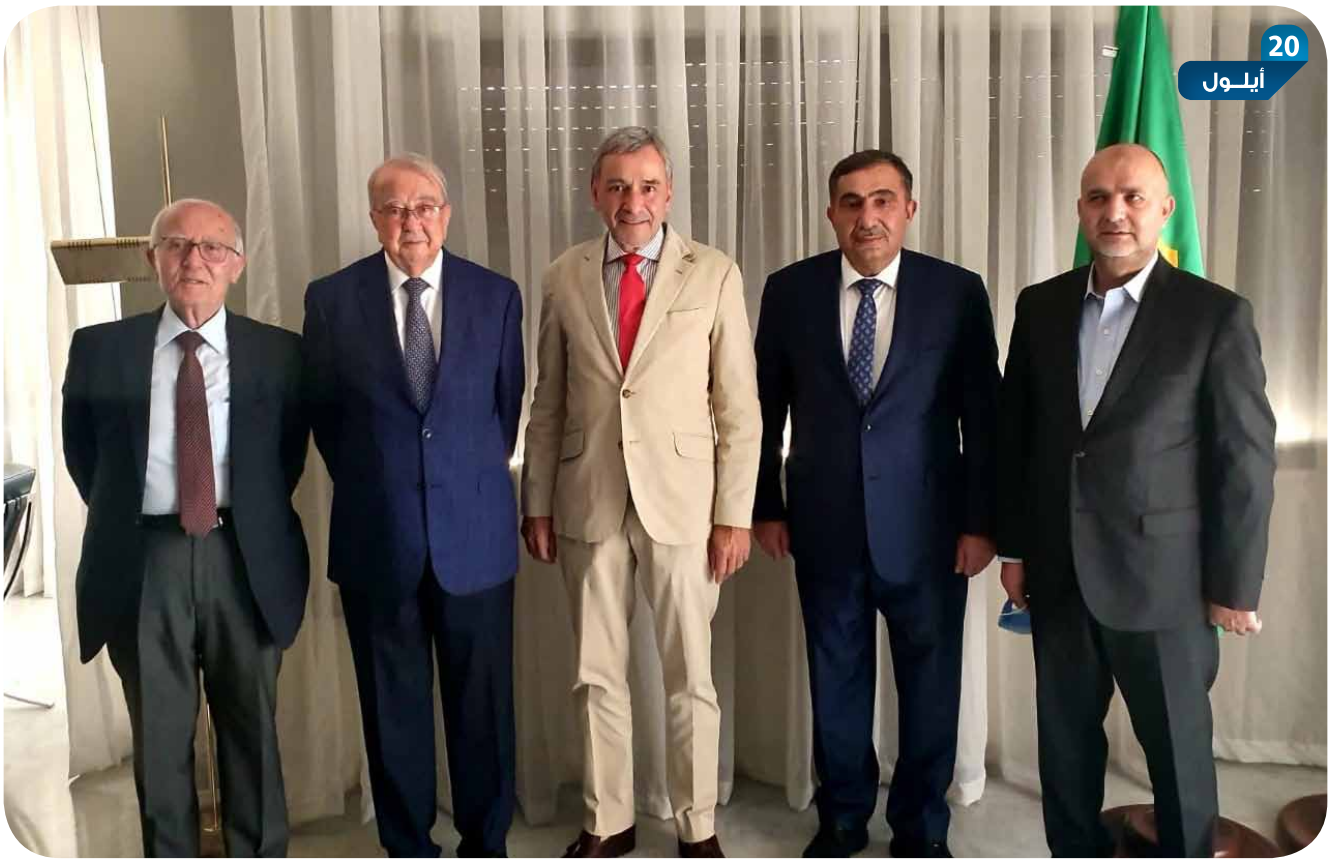

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تبحث تعزيز العلاقات الأردنية – البرازيلية

إستقبل سعادة السفير البرازيلي روي أمارال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة في مقر السفارة، وذلك لبحث تعزيز آواصر العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومناقشة الآفاق المستقبلية للفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الإهتمام المشترك.

وأكد الطباع خلال اللقاء على أن الجمعية كانت حريصة دائماً على تعزيز العلاقات الأردنية البرازيلية وذلك من خلال توقيع الجمعية على إتفاقية تفاهم وتعاون مشترك مع غرفة التجارة العربية – البرازيلية بتاريخ 2004/5/11 في ساوباولو إلى جانب مساهمة الجمعية خلال السنوات السابقة في إستقبال الوفود التجارية من البرازيل وإطلاعهم على البيئة الاستثمارية الأردنية وأبرز المزايا والحوافز التي يقدمها قانون الاستثمار الأردني. كما وإستعرض الطباع دور الجمعية وأهدافها الرئيسية وما أنجزته على صعيد إنشاء مجالس أعمال مشتركة مع ما يقارب 30 دولة عربية وأجنبية.

من جهته، أكد سعادة السفير على أن البرازيل والأردن تجمعهم علاقات تاريخية عميقة ومميزة عبر سبعة عقود مرتكزة على الإحترام المتبادل، لافتاً إلى أهمية

العمل على الإرتقاء بمستوى العلاقات التجارية الثنائية القائمة بين البلدين من خلال تحقيق المنافع الاقتصادية المشتركة والتوجه نحو إقامة وبناء شراكات استثمارية واستراتيجية في مختلف المجالات والأصعدة.

كما رحب السفير وبعد إنتهاء الجائحة بزيارة رجال الأعمال الأردنيين إلى البرازيل للإطلاع على البيئة الاستثمارية التنافسية.

كما وأشار الطباع إلى أن الاقتصاد الأردني اقتصاد منفتح تجارياً على باقي دول العالم ويسعى دوماً نحو بناء علاقات اقتصادية متينة على المستوى الدولي خاصة وأنه يمتلك العديد من الإتفاقيات التجارية الحرة والتفضيلية والتي تقدم العديد من المزايا الجمركية وغير الجمركية. مؤكداً بأن الجمعية تتطلع إلى وجود استثمارات وصناعات مشتركة بين الجانبين تلبي حاجة السوق العربي والأوروبي.

> **إن الاقتصاد الأردني اقتصاد منفتح تجارياً على باقي دول العالم**

وأكد السفير على وجود إمكانيات كبيرة لتعزيز العلاقات الثنائية بين الجانبين خاصة مع توفير كلا البلدين لعدد من المزايا والحوافز التي تتيح إمكانية النفاذ للأسواق الدولية غير التقليدية. مشدداً على أن السفارة على إستعداد تام لتقديم كافة أشكال التسهيلات والمعلومات التي يحتاجها القطاع الخاص والتي تساهم في تطوير علاقة البلدين وزيادة التشبيك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

ووجه الطباع دعوة إلى مجتمع الأعمال البرازيلي من مختلف القطاعات الاقتصادية للإطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن حيث أن هيئة الاستثمار قد قامت بطرح حزمة من المشاريع الاستثمارية الجديدة في عدد من القطاعات الاقتصادية خاصة وأنه نتيجة جائحة فايروس كورونا المستجد أصبحت التوجهات العالمية نحو القطاع الصحي، والمستلزمات الطبية والصناعات الدوائية، القطاع الزراعي، قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهي قطاعات تمتلك الأردن فيها العديد من المزايا التنافسية التي يمكن للمستثمرين من الخارج الإستفادة منها.

وأشار السفير إلى أن غرفة التجارة العربية – البرازيلية بصدد تنظيم فعاليات منتدى استثماري عربي ـ برازيلي في منتصف شهر تشرين الأول من العام الحالي وتم توجيه دعوة لمجتمع الأعمال العربي والأردني من خلال جمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد رجال الأعمال العرب مؤكداً بأننا نتطلع إلى الأردن على أنها بوابة العبور للخليج العربي ولدول المنطقة إلا أن مجتمع الأعمال البرازيلي قلق من فرض عقوبات على سوريا بالإضافة إلى حالة عدم التأكد حول الأوضاع الاقتصادية السائدة نتيجة الجائحة.

ولفت سعادة السفير إلى أهمية توسيع قاعدة السلع المتبادلة بين البلدين بحيث تكون أكثر تنوعاً ليعود التبادل التجاري بين الجانبين لما كان عليه مسبقاً في عام 2016 خاصة وأن هناك إنخفاض ملحوظ على حجم الصادرات الأردنية إلى البرازيل.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والبرازيل قد بلغ في نهاية عام 2018 ما قيمته 353.8 مليون دولار شكلت الصادرات الأردنية إلى البرازيل منها ما يقارب 1.5 مليون دولار تركزت في صناعات البلاستيك، بينما شكلت المستوردات الأردنية من البرازيل ما يقارب 352.3 مليون دولار تركزت في الحيوانات الحية، اللحوم، القهوة، والسكر.

هذا وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عوني الساكت، المهندس يُسري طهبوب، المهندس عبد الرحيم البقاعي، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن والبرازيل (2017 – 2018)

العام	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2017	44.2	251.7	295.9	-207.5
2018	1.5	352.3	353.8	-350.8

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى البرازيل	قيمة الصادرات مليون دولار
لحوم وأحشاء صالحة للأكل	0.670
البلاستيك	0.165
مصنوعات من الملابس واكسسوارات الملابس	0.678

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من البرازيل	قيمة المستوردات مليون دولار
الحيوانات الحية	25.6
لحوم وأحشاء صالحة للأكل	141.6
قهوة وشاي وتوابل	32.4
الحبوب	82

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

الطبـــاع: الوضـع الاقتصـادي بعد مرور خمسة أشهر على جائحة الكورونا لا يبشر بالخير

19 آب

أشار حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين إلى أن القطاع الخاص قلق خاصة وأن المؤشرات الاقتصادية ما بعد جائحة كورونا لا تبشر بالخير ويجب أن يتم إعادة تقييم الأوضاع وتحديد خارطة الطريق وفق برنامج عمل زمني دقيق ومحكم.

ولفت الطباع إلى أن الجمعية كأحد الممثلين للقطاع الخاص قد قامت بإعداد رؤية شاملة ومتكاملة على المديين القصير والطويل تضمنت حزمة شاملة من التوصيات القطاعية الكفيلة بالتخفيف من التداعيات الاقتصادية لجائحة فايروس كورونا المستجد وذلك في سبيل تمكين القطاعات الاقتصادية من تجاوز هذه الأزمة العالمية إلا أنه وللأسف لم يتم الأخذ بعين الإعتبار أي من هذه التوصيات الأمر الذي يجعلنا نتسأل عن مدى واقعية الشراكة بين القطاعين في الأردن وهل هي مجرد شعارات لن نلمسها يوماً على أرض الواقع. مؤكداً على أهمية الإستفادة يوماً ما من الخبرة المتراكمة لممثلي القطاع الخاص والتي إكتسبوها عبر السنوات من خلال ممارسة الأنشطة التجارية والاستثمارية المختلفة.

وشدد الطباع على أن الاقتصاد الأردني ما قبل جائحة الكورونا كان يعاني من العديد من التحديات الداخلية والتي لا يجب إنكارها أو تجاهلها فهي لن تختفي من تلقاء نفسها فلا يزال القطاع الخاص يعاني من التكاليف التشغيلية المرتفعة من طاقة وكهرباء ولا يزال الأردن يعاني من فقد لمصادر المياه وسوء إدارة لملف الطاقة وهدر في الموارد المحلية نتيجة التهرب والتجنب الضريبي الذي نحتاج إلى إيجاد حلول جذرية له.

> **إن الاقتصـاد الأردنـي ما قبـل جائحة الكورونا كان يعاني من العديد من التحديات الداخلية**

بالإضافة إلى المديونية المرتفعة والتي وصلت إلى ما نسبته 101.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية شهر نيسان من العام الحالي كما وإرتفع الدين الداخلي ليصل 18.9 مليار دينار والدين الخارجي أصبح 12.5 مليار دينار إلى جانب تراجع الإيرادات

المحلية خلال أول أربعة شهور من عام 2020 بمقدار 569.1 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، وذلك نتيجة إنخفاض حصيلة الإيردات الضريبية بما يقارب 50.7 مليون دينار وإنخفاض الإيرادات غير الضريبية بما يقارب 518.4 مليون دينار. فما هي خطة الحكومة للتعامل مع تفاقم الأوضاع وإتجاهها نحو الأسوء وما هي الخطط الاقتصادية المستقبلية وخطط الإنقاذ وما هي الآلية المتبعة لتوفير موارد مالية للتتواكب مع ما تم وضعة من فرضيات تفاؤلية في خطة موازنة 2020 خاصة وأن العبء الضريبي وصل إلى حد لا يمكن زياداته وحتى لو تم زيادته فلن يؤثر إيجاباً على العوائد الضريبية.

نحن بحاجة إلى تفعيل دور الفرق الاقتصادية من خبراء ومستشارين خاصة وأنه تم تزويد المسؤولين بعشرات الإقتراحات والخطط من قبل الفعاليات الاقتصادية الممثلة للقطاع الخاص دون أي فائدة حيث وصل النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2020 إلى ما نسبته 1.3% وتفاقمت مشكلة البطالة لتصل إلى 19.3% ولا تزال هناك توقعات تشير إلى تزايد هذه النسبة مستقبلاً مع خسارة الوظائف نتيجة الجائحة.

> **نحن بحاجة إلى تفعيل دور الفرق الاقتصادية من خبراء ومستشارين**

وبين الطباع إلى أن المستقبل اليوم يعتريه حالة من الغموض وعدم التأكد مما سيؤثر سلباً على العديد من الجوانب الاقتصادية خاصة بعد ما مر به القطاع الخاص والذي يعتبر العامود الفقري للاقتصاد الوطني وما تكبده من خسائر غير متوقعة وتكاليف إضافية نتيجة حالة الإغلاق والتعطل التي إستمرت لما يتروح الثلاثة أشهر وما رافقها من إجراءات إحترازية للتصدي لجائحة الكورونا والتي ستبقى آثارها لفترة طويلة قبل أن تتمكن القطاعات الاقتصادية من إستعادة نشاطها وأدائها كالمعتاد. وبناءاً عليه فإن قطاع الأعمال يحتاج خلال الفترة الراهنة إلى إجراءات تحفيزية تخفف عن القطاع الخاص الأعباء والإلتزامات والتكاليف العديدة التي يتوجب عليه الوفاء بها ليضمن ديمومته وإستمرارية نشاط أعماله.

> **إن المستقبل اليوم يعتريه حالة من الغموض وعدم التأكد مما سيؤثر سلباً على العديد من الجوانب الاقتصادية**

وبين الطباع أن السنة إقتربت على الإنتهاء وما يزال هناك العديد من التساؤلات حول ما سيؤول عليه الوضع في المستقبل وإلى أن يتجه الاقتصاد وكيف سنتجاوز التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على كل من الاستثمار والبطالة والفقر والإيرادات وكذلك النفقات الحكومية وأسئلة عديدة أخرى لا نجد عليها إيجابات منطقية ولا نزال ننتظر أن تتضح الرؤية.

وأكد الطباع بأن نتائج التوجيهي لهذا العام تؤكد وجود خلل ما ولم يسبق لها الحدوث وهو ما يجعلنا نتسأل عن مدى جاهزية الجامعات على إستيعاب هذا الكم الهائل من الطلاب وما مدى إستعدادية سوق العمل على إستيعاب قوى العمل المتوقعة بعد أربعة سنوات كأدنى تقدير خاصة مع تزايد معدلات البطالة وتراجع فرص الحصول على عمل. فكيف سيتم التعامل مع هذه المعضلة من وجود فئة شباب متعلمة ومثقفة لكن عاطلة عن العمل دون وجود فرص حقيقية تتلائم مع ما تحمله من شهادات.

وأشار الطباع إلى أن الصادرات الأردنية الكلية قد بدأت بالتراجع حيث إنخفضت بما نسبته 10% خلال الخمسة أشهرالأولى من عام 2020 كما وإنخفضت المستوردات بما نسبته 20.8% خلال نفس الفترة، ومن المعلوم أن الأردن يعتمد وبشكل كبير على التجارة الدولية كاقتصاد صغير الحجم وإن تراجع هذه المؤشرات لا يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.

إن تراجع الصادرات الأردنية لا يصب في مصلحة الاقتصاد

رجال الأعمال يدعم خطة الجهود الملكية ضد خطة الضم

لقد شكلت القضية الفلسطينية الأولوية الأولى على الأجندة السياسية للأردن ولطالما ما كانت القيادة الهاشمية حريصة وبشكل كبير على دعم القضية الفلسطينية والحفاظ على حق إخواننا الفلسطينيين في وطنهم.

وبناءاً عليه تؤكد جمعية رجال الأعمال الأردنيين رفضها لأي إجراءات إسرائيلية تحاول من خلالها ضم الأراضي الفلسطينية وسلبها دون أي وجه حق. كما وتؤكد الجمعية وقوفها مع جلالة الملك في مواقفه وجهوده الحثيثة في تحقيق السلام الشامل والعادل حيث أن موقف الأردن ثبت وراسخ في المحافظة على سيادة الدولة الفلسطينية وتحقيق حلم إخواننا الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

وتشدد الجمعية على رفض الأردن لأي قرار من شأنه تقليل أو تقييد فرص تحقيق السلام والإستقرار في المنطقة خاصة أي مساعي إسرائيلية لضم أراضي في الضفة الغربية للكيان الصهيوني. مشيرةً إلى أن جلالة الملك قد حقق إنجازات غير مسبوقة في محاربة الإرهاب وتحقيق السلام كما ولاقت جهوده الملكية التقدير في جميع المحافل الدولية. إلى جانب إصرار جلالته الكبير على الحفاظ على الوحدة العربية وتحقيق حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. وإن موقف جلالة الملك الحازم تجاه أية محاولات لتصفية القضية الفلسطينية لصالح دولة الإحتلال الإسرائيلي يجعلنا فخوريين بدور الأردن

وقيادته الهاشمية في الدفاع عن القضية الفلسطينية ومنذ عهد الإمارة إلى يومنا هذا ما تزال القضية الفلسطينية الأولوية الأولى في أجندة الأردن السياسية في ظل القيادة الهاشمية التي دافعت وبكل قوة عن المقدسات الإسلامية والمسيحية.

كما وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على إن مدينة القدس المحتلة ستبقى على الدوام العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية المستقلة، وأن مجتمع الأعمال بعموم المملكة يقف في وجه أية تسويات بالمنطقة على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة واللاجئين والعيش بسلام على أرضه التاريخية. وإستغرب ما تضمنته «صفقة القرن» من إملاءات تتنافى مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي كفلها القانون الدولي وحقه بإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وإعتبار مدينة القدس عاصمة لدولة الإحتلال، مؤكداً أن هذا يمثل تصفية للقضية التي تعتبر حجر الزاوية في إستقرار المنطقة.

> **إن مدينة القدس المحتلة ستبقى على الدوام العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية المستقلة**

وجدد الطباع التأكيد على الثوابت الأردنية المساندة للأهل في فلسطين، داعياً القطاع الخاص العربي للوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني ودعم صموده في وجه الغطرسة الإسرائيلة ومحاولات السيطرة على مفاصل الاقتصاد. وأكد وقوف مجتمع الأعمال خلف قيادة جلالة الملك للوقوف في وجه محاولات تصفية القضية الفلسطينية ودعم وصاية جلالته على المقدسات الإسلامية والمسيحية بالمدينة المقدسة، مشدداً على ضرورة رص الصفوف وتحصين الجبهة الداخلية لمواجهة أية ضغوط للنيل من مواقف الأردن وأمنه وإستقراره. ونجدد تأكيدنا بأن جمعية رجال الأعمال الأردنيين كأحد الممثلين للقطاع الخاص الأردني واتحاد رجال الأعمال العرب كأحد مؤسسات العمل العربي المشترك تقف على الدوام خلف القيادة الهاشمية في الدفاع عن القضية الفلسطينية التي ومنذ تسلم جلالته لسلطاته الدستورية وهو يسير على خطى القيادة الهاشمية في الحفاظ على الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية في القدس الشريف.

> **يجب دعم وصاية جلالة الملك على المقدسات الإسلامية والمسيحية بالمدينة المقدسة**

وننتهز من خلال هذا البيان الفرصة لنؤكد من خلالها للمجتمع الدولي والعربي تمسك الأردن بالثوابت الوطنية الفلسطينية وفي حقه في تحديد مصيره وإنهاء الإستغلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية. ولرفضنا القاطع لتصفية القضية الفلسطينية لصالح دولة الإحتلال الإسرائيلي.

29
آب

أربـــاح البنـــوك أثرت على الحركة الاقتصادية

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع بأن جميع فئات المجتمع المختلفة تكاتفت لتجاوز جائحة فايروس كورونا والتعافي منها خاصة مع ما سببته هذه الأزمة العالمية من تهديد صحة وحياة المواطنين، ولا يزال الخطر الناتج عن الفايروس مستمراً ، لافتاً إلا أن هناك حقيقة لا يمكن إنكارها والمتمثلة بوجود إنعكاسات لجائحة فايروس كورونا على الاقتصاد الوطني وتأثيرات الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها الحكومة للتصدي لهذه الجائحة غير المتوقعة.

> يجب تكاتف جميع فئات المجتمع المختلفة لتجاوز جائحة فايروس كورونا والتعافي منها

كما وشدد الطباع على أنه ومنذ بداية الأزمة والقطاع الخاص يدعم الحكومة ويقف معها ويؤيد قراراتها في سبيل التصدي للجائحة على الرغم من تحمله لتبعات هذه القرارات التي أثرت بصميم نشاطات قطاعاته الرئيسية وأدائها إلا أن الوضع إختلف الآن ولم يعد بمقدور القطاع الخاص تحمل تبعات أي قرارات جديدة تؤدي إلى تعطل نشاطه

أو تقليل إنتاجيته أو الحد منها فلا يوجد سبيل أمام القطاع الخاص للوفاء بإلتزاماته العديدة إلى من خلال العمل وتوليد الأرباح فالقطاع الخاص بمختلف مؤسساته واجه مشاكل حقيقية في السيولة ولا يمتلك الجميع مدخرات كافية إلى جانب أن التوجه نحو الإقتراض هو خيار صعب يتضمن العديد من المتطلبات والتعقيدات التي تحتاج لوقت وكذلك تكلفة.

ولفت الطباع إلى أن أحد القرارات السلبية على القطاع الخاص هي قرار وقف توزيع أرباح البنوك على المساهمين وتأجيلها مع البيانات الختامية لعام 2020، علماً بأن مبررات هذا القرار من وجهة نظر الحكومة والمؤيدين لذلك القرار كانت بسبب التوجهات الدولية للعديد من السلطات الرقابية في العالم لأخذ الأحداث اللاحقة للبيانات المالية لعام 2019 المرتبطة بالآثار السلبية المحتملة لجائحة كورونا بعين الإعتبار ولتعزيز متانة البنوك الأردنية ضمن المنظومة الدولية ورفع قدرتها على الإستمرار بتوفير التمويل المطلوب للقطاعات الاقتصادية بمستويات وشروط ملائمة بما يدعم بصورة فعالة للجهود الوطنية لتقليل آثار جائحة كورونا، ويدعم قوة تعافي الأنشطة الاقتصادية.

إلا أن هذه المبررات لا تنفي حقيقة أن هذا القرار التي إتخذه أيضاً عدد من الدول أدى إلى تراجع حاد في قيمة أسهم البنوك في البورصة ونخص بالذكر بريطانيا وعند تحليل واقع الحال فيما يتعلق بالاقتصاد الأردني فإن تبعات هذا القرار لها آثار سلبية عديدة، فمن المتوقع أن يكون هناك خسارة في القيمة السوقية مع توجهات محتملة لبيع الأسهم الخاصة بالبنوك وإن ذلك سيؤثر سلباً على الاستثمارات الأجنبية في بورصة عمان والتي تشكل نسبة الملكية الأجنبية للأسهم نسبة لا يستهان بها. ولفت الطباع إلى أن قرار توزيع الأرباح من عدمها تعود لسياسات الشركات الداخلية ولها حرية القرار ولا يجوز إجبارها بذلك أو التدخل بها حيث أن توزيعات الأسهم تعتمد على عدد من العوامل وحق المساهمين يقتضي بحصولهم على أرباحهم التي ينتظروها خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة نتيجة جائحة كورونا وما نتج عنها من شح في السيولة فقد يكون المساهمين الذين استثمروا في هذه الأسهم منتظرين توزيع الأرباح بفارغ الصبر للوفاء بإلتزاماتهم وديونهم، وبالتالي فإن هذا القرار يسحب السيولة من السوق المحلي التي من المفترض أن نضخها لإنعاش الاقتصاد وعجلة النمو فالتوجه العالمي اليوم نحو السياسات التوسعية لا التقشفية خوفاً من دخول الاقتصاد في حالة كساد.

وشدد الطباع على الدور الهام الذي يؤديه البنك المركزي في المساهمة في التخفيف من التداعيات الاقتصادية لفايروس كورونا على الاقتصاد الوطني وما رافقها من إجراءات إلا أن قرار وقف توزيع الأرباح من شأنه إلحاق الضرر بالمستثمرين خاصة الفئة المتملكة لنسبة كبيرة من الأسهم وتشكل أرباحهها نسبة كبيرة من دخله السنوي الذي يعتمد عليه.

وبين الطباع أن مخزون المملكة من العملات الأجنبية كافي ولا يوجد أي خطورة حيث يتمتع الاقتصاد الأردني بإستقرار نقدي وبالتالي إذا حدثت هناك أي تحويلات للأرباح المساهمين الأجانب والتي تشكل 50% من أسهم قطاع البنوك لن يشكل ذلك ضغطاً على العملة الأجنبية أو يشكل أي خطورة على قيمة الدينار الأردني وبالتالي لا نجد أي مبرر منطقي لمنع المساهمين من الحصول على أرباحهم النقدية. حيث بلغ رصيد إجمالي الإحتياطات الأجنبية في نهاية شهر حزيران من عام 2020 ما قيمته 14.5 مليار دولار أي 10.3 مليار دينار أردني ويغطي هذا المخزون 8 أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، وذلك وفقاً لتقرير البنك المركزي الأردني حول التطورات الاقتصادية والنقدية الشهرية الصادر في شهر تموز من العام 2020.

وبالتالي فإن لهذا القرار مؤيدون وكذلك معارضون ونحن نؤكد كجمعية رجال الأعمال الأردنيين أهمية أن لا يسبب أي قرار يتم إتخاذه خسارة أو ضرر لفئة أو لجهة إلى جانب التركيز على التأثيرات والإنعكاسات المستقبلية لهذا القرار على الاقتصاد الوطني فلا يجب أن نحل مشكلة معينة ونواجه في المستقبل مشاكل ناجمة عن هذا القرار.

ومضات رجال الأعمال الأردنيين . . .
رأي آخـر حول المديونيـة

إن ارتفاع الدين العام ليصل ما نسبته 101.2% من الناتج المحلي الاجمالي، بمبلغ 32 مليار دينار، وتوقعات البنك الدولي حسب نشرته الأخيرة بوصول النسبة إلى ما يقارب 112% مع نهاية العام الحالي، أمر يدعو للقلق في ضوء الانكماش المتوقع في النمو للناتج المحلي الاجمالي في العالم والأردن.

أكدت دراسات البنك الدولي أن هذه النسبة يجب أن لا تتجاوز 77% لفترات طويلة للدول المتقدمة و أن لا تزيد عن 64% للدول النامية والناشئة، وإذا ما زادت عن ذلك فسوف تؤدي الى تباطؤ النمو الاقتصادي لتلك الدول بشكل ملحوظ.

وعليه عملت الجمعية على دراسة تطور المديونية العامة للدولةعبر السنوات الماضية، والتي بينت بأن المديونية في منتصف العام 2019 بلغت 28.4 مليار دينار وقد رافق ذلك قفزات كبيرة في حجم المديونية نمت فيها بمعدلات كبيرة مثل الأعوام 2002 بمعدل 10% وعام 2007 بمعدل 10% وفي الأعوام من 2009 إلى 2013 نمت بمعدلات فاقت 15% وقد ارتفعت خلال آخر سنتين بحوالي 1.36مليار دينار. رغم المنح والمساعدات والتي بلغت خلال العام 2019 ما يقارب 1.7 مليار دينار وخلال السبعة أشهر الأولى من العام 2020 مبلغ 841 مليون دينار.

لا شـك أن الظـروف المحيطـة بالأردن الدولية والإقليمية الاقتصادية والسياسية، والصدمات التي تلقاها الأردن خلال فترة العشر سنوات الماضية، أثرت على ارتفاع المديونية نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي والعوامل الملازمة للأزمة المالية العالمية التي ما يزال العالم يعاني منها، إضافة إلى العجز الدائم في خطة الإستجابة للأزمة السورية ووقوف المجتمع الدولي إلى جانب الأردن. وزادت من أثرها هذا العام جائحة كورونا COVID 19 والتي عملت على زيادة الإنكماش وتراجع النمو الاقتصادي المنشود.إن إرتفاع الدين بشكل متزايد يؤدي إلى تصنيف الاقتصاد العالمي إلى الأردن بشكل سلبي، كما وأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الدين مستقبلاً وزيادة نسبة الفوائد. كما أن نسبة الدين هي من النسب التي يأخذها أي استثمار بعين الإعتبار عند اتخاذ قراره الاستثماري، بحيث ستكون نظرة الاستثمار المستقبلي بأن مزيداً من الضرائب ستلحق بهذا الاستثمار في ظل الإرتفاع المتزايد لتلك المديونية. علاوة على أن إرتفاع تكلفة خدمة الدين العام سيعمل على زيادة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات، مما سيؤدي إلى استنزاف عوائد الصادرات والحوالات الخارجية من العملات الأجنبية لخدمة أقساط الدين والمستحقة وفوائدها. إضافة إلى تباطؤ

النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى ازياد نسب البطالة وهنا بداية الآثار الإجتماعية لإرتفاع المديونية.

ولتخفيض هذه المديونية على الحكومة وضع خطة استراتيجية طويلة الأمد لإدارة الدين العام، على أن تتضمن هذه الخطة عدد من الخطط الاقتصادية المساندة القائمة على تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة حجم الصادرات من خلال تعزيز القدرة التنافسية لتلك الصادرات وعلى رأسها الطاقة بحيث يتم وضع خطة اصلاحات جذرية لقطاع الطاقة بداية من التشريعات الناظمة لقطاع الكهرباء والغاز والطاقة المتجددة وإعتماد الصناعات على تلك الاستراتيجية وبالشراكة مع القطاع الخاص. فإذا ما تم تعزيز تنافسية الصادرات الأردنية فإن ذلك سيتبعه نمو في الصادرات وتعزيز العملات الأجنبية وزيادة نسب النمو الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات المباشرة FDI وبالتالي تخفيض نسب البطالة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

تؤكد على أهمية تعزيز العلاقات الأردنية – المكسيكية

إستقبل سعادة سفير المكسيك روبيرتو رودريغيز رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة في مقر السفارة، وذلك لمناقشة سُبل تنمية العلاقات الأردنية المكسيكية الاقتصادية والاستثمارية وذلك من خلال تعزيزآواصر التعاون المشترك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

وأكد الطباع خلال اللقاء على أهمية توسيع آفاق التعاون الاستثماري المشترك بين الجانبين خاصة وأن كلا البلدين يزخز بالعديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات الحيوية، لافتاً إلى دور الجمعية في تعزيز العلاقات الأردنية المكسيكية حيث وقعت الجمعية على إتفاقية تفاهم وتعاون ثنائية مع الغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة بتاريخ 2018/4/26 في عمان والتي هدفت إلى لتعزيز الروابط بين البلدين وزيادة التعاون في المجالات التجارية، والاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات. إلى جانب مساهمة الجمعية خلال السنوات السابقة في إطلاع مجتمع الأعمال من مختلف الدول على البيئة الاستثمارية الأردنية وأبرز المزايا والحوافز التي يقدمها قانون الاستثمار والمدن والمناطق التنموية والصناعية في الأردن.

من جهته، أشاد سعادة السفير بعمق ومتانة العلاقات الثنائية بين البلدين، لافتاً إلى أهمية العمل على تطوير مجالات جديدة للتعاون في المستقبل القريب

وذلك في سبيل تعزيز مستوى العلاقات التجارية الثنائية وتحقيق المنافع الاقتصادية المشتركة في مختلف المجالات والأصعدة.

كما وأشار الطباع إلى أن الجمعية يجمعها مع العديد من الفعاليات الاقتصادية إتفاقيات مجالس أعمال مشتركة مع أكثر من (30) دولة على المستوى العربي والدولي كما ودأبت الجمعية خلال السنوات السابقة إلى المشاركة الفاعلة في الزيارات الملكية إلى العديد من الدول من أبرزها فرنسا وإسبانيا.

ودعا الطباع مجتمع الأعمال المكسيكي من مختلف القطاعات الاقتصادية للإطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن حيث تم طرح حزم جديدة من المشاريع في عدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة والتي برز أداؤها نتيجة جائحة فايروس كورونا المستجد ونخص بالذكر القطاع الصحي، والزراعي، وقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات. لافتاً إلى أن الأردن يعد وجهة آمنة للاستثمار.

وبين السفير أن المكسيك تعد وجهة سياحية متميزة نظراً لما تمتلكه من طبيعة خلابة ومواقع أثرية وحضارية عريقة مما يتيح مجالات واسعة من التعاون المشترك في القطاع السياحي مع مختلف دول العالم. لافتاً إلى وجود العديد من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين في مجالات التعاون الجمركي، والدبلوماسي، والثقافي، والتعليمي، والسياحي، ومجالات الأمن والدفاع معرباً عن رغبته في تحقيق المزيد من التعاون المشترك في المستقبل القريب. كما ووجه سعادة السفير دعوة لمجتمع الأعمال الأردني لزيارة المكسيك والتعرف على المزايا الاستثمارية المتاحة.

وأكد الطباع على ضرورة تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية مع المكسيك لرفع حجم الاستثمارات المكسيكية لدى المملكة، وذلك من خلال بناء علاقات قوية ومتينة بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين مؤكداً استعداد الجمعية على التعاون مع السفارة المكسيكية في سبيل تحقيق ذلك. لافتاً إلى أن الاقتصاد الأردني يتمتع ببنية تحتية جيدة ومناخ استثماري تنافسي إلى جانب تميز الأردن بوجود العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة مؤكداً على أهمية العمل على تحديد الصناعات المكسيكية التي تشكل أهمية للسوق العربي وأن تكون الأردن مركز هذه الصناعات والاستثمارات والإستفادة من إتفاقية التجارة العربية الكبرى والتي تتطلب ما نسبته 40% من القيمة المضافة ليتم إعتبار المنتج عربياً.

ولفت سعادة السفير إلى أهمية توسيع قاعدة السلع المتبادلة بين البلدين بحيث تكون أكثر تنوعاً، بما يساهم بشكل إيجابي في زيادة وتحسين حجم التبادل التجاري. كما وبين السفير أهمية التعاون بين البلدين في المجال التعليمي من خلال توفير منح دراسية تمكن كلا الجانبين من الدراسة إلى جانب أهمية تسهيل حركة رجال الأعمال من خلال تبسيط إجراءات منح الفيزا.

كما وإتفق الجانبان على أهمية العمل على عقد لقاءات عن بعد بهدف تحديد القطاعات

الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك وذلك لخلق فرص استثمارية جديدة في قطاع الزراعة، والصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية والأجهزة والمستلزمات الطبية. بحيث يتم من خلال هذه اللقاءات إطلاع الجانب المكسيكي على أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والمكسيك قد بلغ في نهاية عام 2018 ما قيمته 309.2 مليون دولار شكلت الصادرات الأردنية إلى المكسيك منها ما يقارب 8.2 مليون دولار تركزت في المنسوجات والألبسة، والبلاستيك بينما شكلت المستوردات الأردنية من المكسيك ما يقارب 301 مليون دولار تركزت في المعدات والأجهزة الكهربائية.

هذا وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة ، المهندس عبد الحليم عابدين، المهندس عوني الساكت، المهندس يُسري طهبوب، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن والمكسيك (2017 – 2018)

العام	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2017	5.7	315.8	321.5	-310.1
2018	8.2	301	309.2	-282.8

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى المكسيك	قيمة الصادرات مليون دولار
مواد نسجية ومصنوعاتها	6.9
بلاستيك ومصنوعاته ومطاط ومصنوعاته	0.826
الآلات والمعدات الكهربائية	0.285

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من المكسيك	قيمة المستوردات مليون دولار
معدات الإرسال	268.4
الآلات والمعدات الكهربائية	10.6
منتجات الصناعات الكيماوية	4.5
منتجات المملكة النباتية	2.3

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

اتحاد رجال الأعمال العرب

يشارك في ندوة حوارية حول تجربة الصين الرائدة في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد- 19)

شارك الأمين العام المساعد لاتحاد رجال الأعمال العرب سعادة السيد طارق حجازي في أعمال الندوة الرقمية حول تجربة الصين الرائدة في الحد من الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا (Covid 19) على القطاعات الاقتصادية المختلفة بالصين، والتي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قطاع الشؤون الاقتصادية عبر تقنية الاتصال المرئي (Video conference).

وشارك في هذه الفعالية ممثلين عن الحكومة الصينية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والمركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار (يونيدو - البحرين)، والمنظمة العربية للسياحة، والاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

وأكد السفير كمال حسن علي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية على أهمية انعقاد هذه الندوة في هذا التوقيت للاستفادة من تجربة الصين في الحد من التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا والاستفادة من التجربة الصينية الرائدة.

وخلال الندوة، وصف لي تشنغ ون، سفير شؤون منتدى التعاون الصيني العربي، التعاون الصيني والعربي بأنه نموذج للتعاون الدولي، حيث ما برح الجانبان يدعمان بعضهما البعض بمختلف الأساليب، بما فيها تقديم المواد الطبية والتعاون في

تطوير اللقاحات، فضلا عن تبادلهما الدعم في مختلف المناسبات الدولية، الأمر الذي يضخ قوة دافعة جديدة لتعزيز الصداقة التقليدية الصينية العربية وبناء الشراكة الاستراتيجية التي تتميز بالتعاون الشامل والتنمية المشتركة.

وأكد لياو لي تشيانغ السفير الصيني لدى مصر أن انعقاد هذه الندوة يعد إجراء هاما لتنفيذ ثمار المؤتمر الوزاري التاسع لمنتدى التعاون الصيني العربي، ويعكس عزم الصين والدول العربية على مكافحة الجائحة من خلال التضامن ودفع استئناف العمل والإنتاج بشكل مشترك.

ولفت إلى البيانات العديدة التي أصدرها العالم العربي لدعم جهود الصين لمكافحة الوباء في ذروة تفشيه، حيث قدمت الدول العربية أكثر من 10 ملايين كمامة وغيرها من المواد الطبية اللازمة إلى الصين. وإلى جانب ذلك، تمت إضاءة الأهرامات المصرية بلون العلم الوطني الصيني، وتلألأ برج خليفة الإماراتي بكلمات «تشجعي يا ووهان»، وردت الصين بما لديها لدعم جهود الدول العربية وجامعة الدول العربية لاحتواء الوباء. وحينما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا حول كوفيد – 19 مؤخرا، صوتت الصين وجميع الدول العربية بالتأييد، ما يشير إلى موقفهما المشترك في هذا المجال.

وأشار حجازي إلى أن أزمة إنتشار فايروس كورونا (الكوفيد – 19) أدت إلى مرور جميع اقتصاديات العالم بظروف استثنائية طارئة أدت إلى لجوء صناع القرار من مختلف الدل إلى فرض قيود لغايات الحد من إنتشار الفايروس مما نتج عنه حدوث تراجع في مستوى أداء الإنتاجية بمختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية.

وبين حجازي بأن اتحاد رجال الأعمال العرب كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك قدقامت بإعداد دراسة تم رفعها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والتي تضمنت حزمة متكاملة من التوصيات الهادفة إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية الناجمة عن الجائحة. مؤكداً بأن الدراسة قد شددت على ضرورة تحقيق التكامل العربي المشترك وتسخير الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها الوطن العربي للخروج بأقل الخسائر والتكاليف على الاقتصاد العربي ككل.

كما وأكد حجازي على أهمية النهوض بالأداء الإنتاجي في كافة المجالات والأصعدة إلى جانب تكثيف وتعزيز الجهود وذلك في سبيل الخروج من هذه الأزمة العالمية والتصدي لتداعياتها الاقتصادية على مجتمع الأعمال العربي بالشكل الذي يكون كفيل بإعاش اقتصاديات الدول العربية.

وتم خلال الندوة إستعراض تجربة الصين الرائدة في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي من أهمها قطاع الطاقة، والعمل والعمال، والتجارة والاستثمار، والبيئة والنفايات الطبية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، والصناعة والملكية الفكرية، والزراعة، والسياحة والنقل، والاتصالات، والتعليم عن بعد.

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وهيئات كبار الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس . وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها كان آخرها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعام 2017. كما حصلت على شهادة إدارة الجودة الآيزو 9001: 2015.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل ، مجمّع الطباع (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
Email: Islamicinsurance@tiic.com.jo
Website: Islamicinsurance.jo

الطباع يشارك في لقاء حول

" الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية والاستثمارات العربية البينية: الواقع والإشكاليات "

شارك رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع في لقاء نظمه منتدى الفكر العربي عبر تقنية الاتصال المرئي حيث ناقش عدد من الاقتصاديين والمسؤولين في قطاع الاستثمار ورجال الأعمال موضوع واقع وإشكاليات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية والاستثمارات العربية البينية.

وقدم في اللقاء الدكتور حميد الجميلي الأكاديمي والمستشار الاقتصادي – عضو المنتدى، محاضرة تناولت هذه الإشكاليات ومستقبل الاستثمار في العالم العربي، كما وشارك في مداخلات هذا اللقاء الذي أداره د. محمد أبو حمور وزير المالية الأسبق والأمين العام للمنتدى، كل من: الحاج حمدي الطباع وزير الصناعة والتجارة والتموين الأسبق، والسيد مروان عوض وزير المالية الأسبق ورئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي في الأردن، و د. المهندس ماهر المملوك رئيس شركة «سايبريس كوربوريشن» للخدمات الهندسية عضو المنتدى من سورية، والسيد فريدون حرتوقة أمين عام هيئة الاستثمار الأردنية، والسيد مروان الحايك رئيس «الحايك لإدارة الاستثمار» ومستشار

المجموعات الدولية لأنشطة التوظيف في الشرق الأوسط – عضو المنتدى من الأردن، و د. حسام عايش الكاتب والمحلل الاقتصادي الأردني.

وبين الطباع أنه بدأ التراجع في التدفقات الاستثمارية الواردة للوطن العربي منذ عام 2009 إلى يومنا هذا، وذلك نتيجة عدة عوامل، من صدمات وأزمات اقتصادية ومالية وحالة من عدم الإستقرار السياسي، ومن المتوقع أن يتزايد معدل الإنخفاض في الاستثمار نتيجة الإنتشار الواسع للجائحة وتباطؤ الأداء الاقتصادي على المستوى العالمي. لافتاً إلى أنه و عند الرجوع إلى الأرقام نلاحظ تراجع نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد للوطن العربي ما يقارب 27.2% في عام 2019 مقارنة بعام 2018، حيث بلغت قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019 ما قيمته 60 مليار دولار، وإذا ما قمنا بمقارنة معدل التراجع اليوم بعام 2008 والذي يعد عام الذروة، نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية تراجعت بمعدل 64%وهي نسبة كبيرة نستنتج منها أن هناك تراجعاً ملحوظاً في جاذبية الاستثمار في الوطن العربي. والأمر نفسه فيما يتعلق بحجم الاستثمارات العربية البينية التي إتخذت مساراً هبوطياً منذ عام 2008 حيث بلغت ما يقارب 36 مليار دولار في ذلك الوقت لتتراجع لما يقارب 22.2 مليار دولار خلال عام 2016 ولتصل إلى ما يقارب 12.6 مليار دولار في نهاية عام 2017.

وأكد الطباع على أهمية تسليط الضوء على الأسباب الكامنة وراء خروج الاستثمارات الأجنبية من الوطن العربي والتي من أهمها: عدم الإستقرار في الاقتصاد الكلي،عدم اليقين فيما يتعلق بالسياسات والتنظيم، شدة المخاطر والأحداث السياسية. مشدداً على أننا لا نستطيع إنكار التأثير السلبي للجائحة على مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي وما سينتج عنها من إبطاء في النفقات الرأسمالية للشركات وتأخير التوسعات في المشاريع، وبالتالي فإنه من المهم دراسة وتحليل آثار الجائحة على الاستثمار من قبل المختصين لإيجاد الحلول الكفيلة بالتقليل من آثارها ونخص بالذكر تأثير الجائحة على آرباح الشركات الأجنبية المستثمرة في الوطن العربي وتراجعها، توقف الإنتاج نتيجة شح السيولة، إضطرابات سلاسل التوريد وإنقطاعها، تراجع إعادة استثمار الأرباح المتحققة.

> **لا نستطيع إنكار التأثير السلبي للجائحة على مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي**

كما وأشار الطباع إلى أهمية إتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة وتعزيز حجم الاستثمارات العربية البينية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك في سبيل تحقيق المنافع الاقتصادية من خلق وظائف جديدة وتعزيز الإنتاجية والنمو وذلك من خلال التركيز على إنشاء قواعد جديدة للتصدير، تقليل تكاليف الإنتاج، إتاحة إمكانية الوصول

إلى الموارد الطبيعية، إتاحة إمكانية الولوج إلى أسواق جديدة، توفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة للمستثمرين، تطوير القطاع الخاص بحيث يكون قطاع ديناميكي وحيوي وتنافسي ليتمكن من جذب الشركات العالمية للاستثمار في الوطن العربي، تعزيز الأطر الخاصة بسياسات الاستثمار بحيث يتم توجيهها للتقليل من المخاطر الاستثمارية في الوطن العربي، تعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار في الوطن العربي بحيث تساهم بشكل حقيقي بتوطين الاستثمارات وتذليل العقبات أمام المستثمرين، وضع آليات فعالة للتحكم في المخاطر بما في ذلك الضمانات والتأمين ضد المخاطر السياسية وذلك بهدف جذب المستثمرين.

ولفت الطباع إلى أنه وكما يوجد هناك نقاط ضعف في البيئة الاستثمارية في الوطن العربي فإن هناك كذلك العديد من نقاط القوة التي من الممكن إستغلالها لجذب المزيد من الاستثمارات حيث يتميز الوطن العربي على وجه العموم بأنه اقتصاد منفتح تجارياً على باقي دول العالم ويتيح في معظم دوله حرية تنقل رؤوس الأموال والآرباح، بالإضافة إلى تميزه بوجود العمالة ذات الكفاءة والمهارة العالية، كما ويزخر الوطن العربي بالعديد من الموارد والثروات الطبيعية والمعدنية الغنية. وبناءاً عليه فإن الوطن العربي يتميز بوجود العديد من القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار من أبرزها: قطاع الصناعات الإستخراجية، التعدين، القطاع السياحي، القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، قطاع الطاقة المتجددة، القطاع العقاري، القطاع المالي والمصرفي. مؤكداً على أهمية الإطلاع على تجارب الدول الأخرى التي نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية لديها وحققت النمو والنهضة والإزدهار من خلالها والإستفادة من خبراتها.

وتناول المحاضر د. حميد الجميلي إشكاليات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار العربي البيني من خلال مؤشرات الواقع والأزمات الاقتصادية؛ موضحاً المفارقة المتمثلة في أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية تبلغ 34,7 مليار دولار والاستثمارات العربية في الدول الأجنبية تبلغ 48 مليار. ودعا المشاركون في اللقاء من جانبهم إلى إعادة بناء القدرات للاعتماد على الذات وبناء مجتمع الإنتاج وتعزيز حفز الاستثمار، وإيجاد قواعد جديدة للتصدير والزراعة بتقنية عالية كضمان للأمن الغذائي أساس الاستقرار؛ مبرزين دور التداخلات السياسية والنتائج الاقتصادية والاجتماعية لكورونا في الحد من العمل العربي المشترك في مجال الاستثمار، إضافة إلى خلل المناخ الاستثماري نتيجة الاقتصادات المغلقة والاستثمارات غير المنتجة، فيما هنالك توقعات بانخفاض الاستثمار الأجنبي في العالم بسبب كورونا والمنطقة العربية ستتأثر بهذا الانخفاض، غير أنهم أكدوا أهمية وجود الإطار القانوني والاستقرار السياسي واستقرار سعر الصرف كعناصر تجتذب المستثمر، في وقت يقبل فيه العالم على التغيّر بعد 2020 وتُظهِر المؤشرات أن الدول الصغيرة والدول النامية ستدفع ثمن هذا التغيّر .

رصد د. حميد الجُميلي في محاضرته أربع إشكاليات رئيسية في موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية، أولها تركّز هذه الاستثمارات عدد محدود جدًا من الدول العربية هي: الإمارات ومصر والسعودية وسلطنة عُمان ولبنان، وتبلغ حصة الدول العربية الخمس 32,8 مليار دولار تشكل 94% من الاستثمارات الأجنبية والبالغة (34,7) مليار دولار في عام 2019، وقد توزع المتبقي على بقية الدول العربية وقدره 1,9 مليار دولار. وتمثل الإشكالية الثانية تركّز الاستثمارات الأجنبية في قطاعات محددة، كقطاع النفط والغاز، وخدمات الأعمال، والعقارات، والمواد الكيماوية، والسياحة والفندقة، والمنتجات الاستهلاكية والمواد الغذائية والمشروبات، والخدمات المالية والمصرفية، والمنسوجات. وظلت هذه الاستثمارات بعيدة عن قطاعات مثل الصناعات الهندسية والتكنولوجية الحديثة، والقطاعات الإنتاجية خاصة قطاع الزراعة والري، والصناعات التحويلية، والبنى التحتية، والصحة والتعليم، وقطاع الآلات والمكائن ومعدات النقل.

والإشكالية الثالثة هي أن الاستثمارات الأجنبية لم تسهم في تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، وتقليص الصفة الربحية للاقتصادات العربية، وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاديات العربية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، كما لم تسهم في بناء القدرة التصديرية للاقتصادات العربية من المنتجات الصناعية، وتقليص معدلات البطالة في هذه الاقتصادات، أو استغلال الموارد الوطنية، أو نقل وتوطين التكنولوجيا، أو في بناء الصناعات حديثة التكنولوجيا.

وقال د. الجميلي في الإشكالية الرابعة: المفارقة أنه في الوقت الذي بلغت فيه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في عام 2019 حوالي 34,7 مليار دولار، فإن الاستثمارات الصادرة من الدول العربية والمستثمرة في الدول الأجنبية بلغت 48 مليار في عام 2019. وأوضح د. الجميلي أن أهم إشكاليات الاستثمارات العربية البينية هي في تركزها ضمن عدد محدود من الدول العربية وحرمان بقية الدول العربية من هذه الاستثمارات، والتوجه نحو الاستثمار في الأصول السائلة، والتركز في القطاعات سريعة الربحية قليلة المخاطر وذات العائد العالي، وأبرزها: العقارات، والسياحة والفندقة، والمنتجات الاستهلاكية، والمنسوجات، وخدمات الأعمال والخدمات المالية. في الوقت الذي تبتعد فيه هذه الاستثمارات العربية البينية عن قطاعات مثل الزراعة والري، والصناعات التحويلية، وخاصة في الآلات والمكائن ومعدات النقل من قطاع البنى التحتية، وقطاع الأمن المائي والأمن الغذائي.

> **د. حميد الجُميلي: الاستثمارات الأجنبية لم تسهم في تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي**

وأشار د.محمد أبو حمور وزير المالية الأسبق والأمين العام للمنتدى إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية قُدرت بـ 2,4% من الإجمالي العالمي للاستثمارات، فيما وصلت التكلفة الاستثمارية للاستثمارات العربية البينية عام 2018 إلى حوالي 26,4 مليار دولار، ووفرت 32196 فرصة عمل جديدة، حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات؛ مؤكداً أنه في ظل جائحة كورونا تبرز الحاجة إلى عمل مؤسسي عربي إقليمي لبناء قواعد بيانات حول الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، والتنسيق لرفع نسب الاستثمارات البينية العربية، وإعادة التوزيع في ضوء دراسات مستقبلية لفرص العمل، والرفع من مستوى الخدمات، والشفافية ومكافحة الفساد، ومواجهة تحديات زيادة معدلات الفقر والبطالة والتهميش .

ودعا د. أبو حمور إلى إعادة بناء القدرات للاعتماد على الذات وبناء مجتمع الإنتاج والنهوض بالقدرات الفنية والتكنولوجية للقوى البشرية، ومواصلة تعزيز عناصر حفز الاستثمار سواء ضمن الأطر التشريعية، أو الإجرائية، أو في تطوير البنية التحتية، والعمل بشكل حثيث على إزالة المعيقات ما أمكن، والبحث عن حلول لمشكلات انسياب البضائع إلى الأسواق أمام بعض الظروف الإقليمية المانعة، وكلف الإنتاج، وصعوبات النقل، والإجراءات البيرقراطية، والبناء على النجاحات المتحققة، حتى لوكانت جزئية، ومحاولة توسيع مساحتها في إطار من الوعي بالترابط الوظيفي بين القطاعات والتأثيرات المتبادلة بين سوق السلع، وسوق العمل، وسوق رأس المال .

وبيّن الحاج حمدي الطباع الوزير الأسبق ورئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أن عدم اليقين في ما يتعلق بالسياسات وتنظيم الاستثمار والمخاطر السياسية وارتفاع الكلفة التشغيلية تشكل عناصر غير جاذبة للاستثمار في العالم العربي، وقد أضيف إليها مؤخراً جائحة كورونا، غير أن عدم وجود البيئة القانونية المستقرة للاستثمار ووجود أنظمة وتعليمات مؤقتة في بعض الدول من الأمور التي لا تشجع على الاستثمار وتجعل المستثمر دون ضمان لحماية استثماراته .

وقال السيد مروان عوض وزير المالية الأردني الأسبق والرئيس السابق لمجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي: إن الفجوة تتسع بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية البينية، في الوقت الذي أصبحت فيه المنطقة العربية غير جاذبة للاستثمار، مما يجعل المستقبل غير واعد، ولا سيما مع ما تتركه جائحة كورونا من تأثيرات، إضافة إلى الظروف الداخلية التي تؤدي إلى انخفاض نسبة الاستثمارات بنسبة 40%؛ مشيراً إلى أن الأداء المحلي يتحمّل الهم الأكبر في هذا الصدد. وحذر عوض من آثار عدم الاستقرار نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على جائحة كورونا، وكذلك من التداخل في العلاقات السياسية العربية التي تحد من

قدرة العمل العربي المشترك، وتؤدي إلى بيئة استثمارية غير مشجعة ومشاريع غير منتجة، كما أن هناك مخاطر متعددة تؤثر على كل المؤشرات الداخلية العربية، ومنها الحروب ونتائج الربيع العربي والإرهاب، وبعض التشريعات المتعلقة بالاستثمار، والعلاقة بين القطاعين العام والخاص، وبيئة الأعمال وكلف التشغيل، وكلها لها دور في العوامل التي تؤثر سلباً على الاستثمار .

وأشار د. ماهر الملوك رئيس شركة «سايبريس كوربوريشن» للخدمات الهندسية من سورية إلى أن عدم الاستقرار الاقتصادي وتراجع الجاذبية الاستثمارية للدول العربية جاءا بسبب عدم الاستقرار الجيوسياسي، مما جعل المناخ الاستثماري في غاية الحساسية ؛ مبيناً أن دولاً مثل ليبيا وسورية لم يشهدا أي تدفقات استثمارية أجنبية خلال الأعوام القليلة الماضية. كما أشار د. الملوك إلى وجود خلل في المناخ الاستثماري العربي نتيجة غياب الديمقراطية أحياناً والاقتصادات المغلقة، والتركيز على الاستثمارات سريعة المردود وغير المنتجة مثل الاستثمار العقاري، على عكس ما يحصل في مناطق أخرى من العالم ومنها الهند والصين في مجال الاستثمارات التكنولوجية .

وقال: إن الاستثمارات العربية في الخارج تقدر من قبل البعض بأكثر من 6 تريليون دولار، رغم عدم وجود مؤشرات دقيقة أو إحصائيات حولها؛ داعياً إلى تطوير قواعد للمعلومات المتعلقة بالاستثمارات البينية العربية، ومشيراً إلى أن عدداً من الدول العربية لم تلتفت إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية ضمن بُعد التغيرات الاقتصادية ومنظومات العمل. ومن جهته أشار السيد فريدون حرتوقة الأمين العام لهيئة الاستثمار في الأردن إلى مجموعة من التقارير الدولية التي تعكس أرقاماً سلبية بشأن الوضع الحالي والمستقبلي للاستثمار الأجنبي المباشر، وأوضح أن بعض تلك التقارير يتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بسبب جائحة كورونا إلى نسبة تصل 40% وأن المنطقة العربية ستتأثر تأثراً مباشراً بذلك .

> **د. الملوك: الاستثمارات العربية في الخارج تقدر من قبل البعض بأكثر من 6 تريليون دولار**

وقال: إن حجم الاستثمار في الأردن كان في عام 2017 بحدود 1,7 بليون دولار، مما اعتبر معه الأردن من أفضل 4 دول عربية استثمارياً، لكن حدث انخفاض للأسف في عامي 2018 و 2019. ويتوقع في العام الحالي عدم الاستمرار في ارتفاع حجوم الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن ارتفع 17% في الربع الأول من العام حسب التقرير الربعي للبنك المركزي الأردني. كما أشار حرتوقة إلى أنه في المقابل حقق الأردن بعض النقاط الإيجابية في العام الحالي في مجال التنافسية

وتحسين بيئة الأعمال، مما يخدم ترويج الاستثمار ويؤكد على البيئة الاستثمارية الجاذبة في الأردن، والسعي للمزيد من اللقاءات مع مستثمرين ومجالس للأعمال في كل من سنغافورة والصين وكندا واليابان، إلى جانب العمل على تمكين الاستثمارات المحلية القائمة؛ مؤكداً أن الاستثمار هو بمثابة منصة لتصدير المنتجات الزراعية والصناعية والغذائية والخدماتية بالاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والعديد من الدول. وركز السيد مروان الحايك رئيس «الحايك لإدارة الاستثمار» ومستشار المجموعات الدولية لأنشطة التوظيف في الشرق الأوسط من الأردن، على أهمية ما دعا إليه جلالة الملك عبد اللّه الثاني ابن الحسين من الاعتماد على الذات، وإيجاد مؤسسات ومشاريع استثمارية محلية، ضمن إطار من احترام القوانين والقضاء؛ موضحاً أن المستثمر الأجنبي لا يأتي للاستثمار ما لم تتوافر الفرص في القطاع الخاص، والإطار القانوني الواضح، فضلاً عن الاستقرار السياسي، واستقرار سعر الصرف .

كما أن الاستثمار الأجنبي يعتمد على شركات تعمل بالمليارات وليس على أفراد.

وقال الكاتب والمحلل الاقتصادي د.حسام عايش: إن الاقتصادات الريعية العربية بتشكيلها وتكوينها لا بد أن تجذب هذا النوع الريعي من الاستثمارات، مما يدعو للتساؤل حول أثر ذلك في الدول التي اجتذبت هذه الاستثمارات والدول التي لم تحظَ باستثمارات، لنجد أنها استثمارات لم تؤثر لا على النمو الاقتصادي ولا على توطين التكنولوجيا ولا على زيادة الصادرات ولا على تخفيض معدلات البطالة. وأضاف د.عايش أن النتائج بالنسبة للإنفاق الاستثماري المحلي ليست أفضل، وهناك ما يدل على عدم حُسن إدارة الموارد واستثمارها، وكل ما قام به العالم العربي على المستوى الاقتصادي حتى الآن إجراءات يمكن أن تتغيّر حسب الظروف، ولكنها ليست إصلاحات، فالاستثمارات ريعية لكونها تعود بنتائج سريعة لصالح المستثمرين أنفسهم، وقد عجزنا عن توطين أي استثمار في العالم العربي حتى الآن. وأشار إلى أن العالم مقبل على تغيّر بعد 2020 ومن سيدفع ثمن هذا التغيّر هو الدول الصغيرة والدول النامية، ويجب الانتباه إلى أن أكثر من 60% من الاستثمارات في العالم تنتقل بين الدول المتقدمة، و 20% تذهب للدول الصاعدة اقتصادياً، و 6% استثمارات تذهب من هذه الدول الصاعدة للدول المتقدمة

حرتوقة: الاستثمار الأجنبي يعتمد على شركات تعمل بالمليارات وليس على أفراد.

شركة الكربونات الأردنية
Jordan Carbonate Company

Producers Of Various Grades Of Calcium Carbonate (Fillers)

Tel +962-6-5665517 Fax +962-6-5664668 / 5679485
P.O.Box 1059 Amman 11118 Jordan
sales@jordancarbonate.com
www.jordancarbonate.com

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .

تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج نعومات مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .

تقوم الشركة بتصدير 90٪ من إنتاجهالأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

Jordan Carbonate Company (JCC) , situated in Amman, is a privately owned company, which was established in 1979. Over the years, JCC has transformed, into a national industry the at exploits local raw material , provides employment opportunities to local man-power minimizes importation, and brings in foreign currency to the country.

JCC is specialized in mining, manufacturing & exporting Calcium carbonate with highest standards of quality, purity, and prompt delivery .

Our products are exported to 35 countries worldwide, including all Arab world, in addition to countries in South East Asia, East Africa, West Africa and Europe

اتحاد رجال الأعمال العرب
يجسد العمل العربي المشترك

لأول مرة منذ تأسيس اتحاد رجال الأعمال العرب في العام 1997 والذي يتخذ من عمان مقراً له، عقدت الهيئة العامة للاتحاد اجتماعها السنوي العادي عبر تقنية التواصل المرئي بتاريخ 2020/9/24، وذلك وفقاً لما فرضته جائحة كورونا المتسجد من ظروف استثنائية. وبحضور ممثلي من جمعيات أصحاب الأعمال ورجال أعمال ممثلين لكل من الأردن والسعودية والكويت ومصر وقطر والعراق والبحرين وفلسطين ولبنان وسوريا.

وبين حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حرص مجلس إدارة الاتحاد على المضي قدماً في بذل الجهود الحثيثة في سبيل تحقيق أهداف الاتحاد في خدمة مجتمع الأعمال العربي وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وفي سبيل ذلك تم استعراض النشاطات التي قام بها الاتحاد خلال الفترة الماضية خاصة مساهمته في توعية القطاع الخاص العربي حول آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العربي من خلال الدراسات والتوجهات الحديثة للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر على الاقتصاد العربي ورجال الأعمال العرب وأشار الطباع إلى أن جميع الدول تمر اليوم بظروف صعبة نتيجة الجائحة، مؤكداً حرص الاتحاد على المساهمة الفاعلة في سبيل التخفيف من الآثار الاقتصادية لفايروس كورونا على الاقتصادات العربية من خلال مواصلة الاتحاد جهوده في إعداد الدراسات الاقتصادية والقطاعية حول الموضوع ورفعها لأصحاب الإختصاص.

كما استعرض الطباع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر عن أعمال الدورة 106 للمجلس والتي شارك بها الاتحاد بشأن دعم الاقتصاد الفلسطيني واستعراض الفرص الاستثمارية في دولة فلسطين. مؤكداً بأن فلسطين ستبقى القضية المركزية في الوطن العربي. كما قدم الطباع عرضاً حول الآليات التي اتخذها الاتحاد في المساهمة في دعم الأشقاء في كل من لبنان والسودان بعد الظروف التي آلمت بالشعبيين الشقيقين.

من جهة أخرى استعرض الأمين العام للاتحاد ثابت الطاهر تقرير مجلس الإدارة حول نشاطات الاتحاد للأعوام 2019 – 2020 والمتضمنة مشاركة الاتحاد في الإجتماعات الاقتصادية التي عقدتها جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية، من أهمها الإجتماع الدوري الخمسين للاتحادات العربية النوعية المتخصصة، وإجتماعات الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك. كما وشارك الاتحاد بعدد من المنتديات الاقتصادية على رأسها أعمال المنتدى الاقتصادي العربي الياباني وفعاليات منتدى القطاع الخاص العربي للدورة الرابعة للقمة العربية. كما ولفت إلى إعداد الاتحاد لعدد من الدراسات وأوراق العمل والتقارير التي تناولت مختلف المواضيع الاقتصادية حول فرص الاستثمار في الوطن العربي، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، وجهود وإنجازات الاتحاد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

كما وبين الطاهر المحاور الرئيسية لخطة عمل الاتحاد خلال الأعوام 2020 –2021 والمتضمنة العمل على إعداد الدراسات والأبحاث الاقتصادية حول الموضوعات التي تهم مجتمع الأعمال العربي وتواكب أحدث المستجدات الاقتصادية على المستوى العربي وكذلك الدولي، والعمل على تكريس خبرات الاتحاد في المشاركة في إبداء الرأي وتقديم المقترحات والملاحظات حول الدراسات والأبحاث والتقارير الصادرة عن منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بمجتمع الأعمال العربي. وتعزيز آفاق التعاون بين الاتحاد ومختلف الاتحادات النوعية المتخصصة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال لجنة التنسيق للعمل العربي المشترك والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتبادل المعلومات والخبرات فيما يصب بمصلحة مجتمع الأعمال العربي.

وعرض السيد أسامة عمرو نائب رئيس الاتحاد ورئيس اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين الفرص الاستثمارية الواعدة في فلسطين خاصة في مجال الطاقة المتجددة والتي تعد قطاعاً اقتصادياً واعداً، لافتاً إلى أهمية تعزيز التعاون المشترك على المستوى الاقتصادي بين أعضاء الاتحاد. كما وأشار عمرو إلى أهمية إيجاد آليات تساهم في تسهيل حركة رجال الأعمال الفلسطينيين الراغبين في الاستثمار في مختلف دول الوطن العربي.

من جهته، أعرب الدكتور عبد اللّه صادق دحلان رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا في جدة عن فخره وإعتزازه بكونه أحد أعضاء اتحاد رجال الأعمال العرب وذلك لإيمانه الكامل بأهمية دور الاتحاد الهام كمؤسسة تجمع رجال الأعمال العرب والتي تلعب دوراً متميزاً كمنصة ومنبر اقتصادي. مؤكداً رغبته في تفعيل دور أعضاء الهيئة العامة في دعم الاتحاد بشكل أكبر وذلك في سبيل خدمة قطاع الأعمال. لافتاً إلى أهمية العمل على بحث تأثير جائحة فايروس كورونا المستجد على قطاع الأعمال بمختلف مجالاته وإختصاصاته.

كما وأعرب السيد خالد الزياني رئيس جمعية رجال الأعمال البحرينين ضرورة تأكيد أهمية دور المرأة في الاقتصاد العربي خاصة في منطقة الخليج العربي، معرباً عن تطلعه للتعاون المشترك بين أعضاء الاتحاد، مشدداً على أهمية العمل على تنظيم عدد من اللقاءات النوعية التي تستهدف قطاعات اقتصادية محددة، مشيراً إلى أنه تم إعتماد هذه التجربة في قطاعي البنوك والصناعات التحويلية في البحرين وحققت نجاحاً كبيراً.

> **خالد الزياني: ضرورة تأكيد أهمية دور المرأة في الاقتصاد العربي خاصة في منطقة الخليج العربي**

وأكد السيد عامر العسيلي رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطينيين على أهمية تفعيل دور الاتحاد في التشبيك بين أعضائه ونظرائه من مختلف الوطن العربي وذلك بهدف تفعيل العلاقات الثنائية وإيجاد شراكات إستراتيجية حقيقية. وأكد الدكتور أسامة الكردي من المملكة العربية السعودية على أهمية العمل على تبني منظور جديد فيما يتعلق بمنهجية العمل خاصة مع ما فرضته الجائحة علينا من تغييرات عديدة في التوجهات الاقتصادية العالمية والأولويات والانتقال إلى ما فرضته الظروف الحالية إلى آلية عمل تنقل الاتحاد إلى القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي طرح على الساحة الاقتصادية عدد من المواضيع الجديدة التي تحتاج إلى دراسة وتحليل عميق، بالإضافة إلى أهمية العمل على تنظيم عدد من اللقاءات النوعية التي تستهدف قطاعات اقتصادية محددة. وأشار الكردي على أهمية تسليط الضوء على دراسة وتحليل المواضيع الاقتصادية الحديثة على رأسها الثورة الصناعية الرابعة، الذكاء الإصطناعي، التجارة الإلكترونية، وغيرها من المواضيع.

كما وإتخذ مجلس الإدارة عدد من القرارات للمواضيع المدرجة على جدول الأعمال بالإضافة إلى إقرار البيانات المالية الختامية لعام 2019، وإنتخاب مدقق حسابات للاتحاد وإقرار خطة العمل والموازنة للسنة المالية الحالية.

إنعكاسات قانون قيصر للعقوبات على الإقتصاد الأردني

الدكتور عدلي قندح

تنعكس عقوبات قانون قيصر على الاقتصاد الأردني من خلال نوعيتها ومتطلباتها ودرجة قسوتها وشموليتها من جهة، ومن خلال حجم العلاقات التجارية والاستثمارية بين الأردن وسوريا ومدى تأثرها بتلك العقوبات. وأيضا من خلال نوعية وحجم العلاقات ما بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثالثة.

ويخف حجم تأثر الاقتصاد الأردني بتلك العقوبات، اذا ما حصل الأردن على استثناءات من تلك العقوبات أسوة بما حصل مع الأردن عندما فرضت عقوبات شبيهة سابقة على سوريا وعلى دول أخرى مثل العراق، وأبرزها كان من خلال برنامج الإستثناءات المعروف بالنفط مقابل الغذاء.

فما هو الوضع على أرض الواقع؟

قانون قيصر هو قانون أمريكي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 17 حزيران 2020، وينص على معاقبة كل من يقدم الدعم للنظام السوري، ويلزم رئيس الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الدول الحليفة للنظام السوري الحالي. وعقوبات قيصر الجديدة ذات طابع مختلف، على عكس العقوبات الموجودة سابقاً، فهي تنطبق على المعاملات في أي مكان في العالم التي تشترك فيها الحكومة السورية أو قطاعات معينة من الاقتصاد السوري، حتى عندما لا تكون لهذه المعاملات صلة بالولايات المتحدة.

وهذا القانون يصرح بثلاث أنواع من العقوبات وهي الحظر وحجب الملكية والقيود على التأشيرات أو ابطال التأشيرات الحالية للأشخاص غير الأمريكيين الذين ينخرطون عن عمد في اعمال مالية أو تجارية أو استثمارية مع الحكومة السورية. وتستهدف العقوبات الجديدة في «قانون قيصر» الكيانات التي تعمل لصالح النظام السوري في أربعة قطاعات، هي: النفط والغاز الطبيعي، والطائرات العسكرية، والبناء، والهندسة.

وقد يكون من الصعب تقدير حجم الخسائر التي سيتكبدها الاقتصاد الاردني بدقة جراء العقوبات التي يفرضها قانون قيصر على سوريا، الا أنه يمكن الإشارة الى القطاعات التي ستتأثر وكيفية احتمالية تأثرها، وخاصة أن هناك مؤشرات واقعية على الأرض أشارت وبوضوح الى أن هذا القانون يشمل كل الدول والأعمال،وهذا بالطبع يشمل الأردن، بالرغم من الإستثناءات التي تحدث عنها القانون.

يرى الكثير من الخبراء أن تأثير قانون قيصر سيكون على الاقتصاد الاردني وخاصة على الصناعيين والمستثمرين ورجال الأعمال الذين لهم استثمارات في سوريا اضافة الى البنوك الأردنية التي لديها فروع في سوريا وعلى كبار وصغار التجار وغيرهم.

تصريحات رسمية سابقة قبل الحكومة الحالية رأت أن قانون قيصر لن يؤثر في العلاقات التجارية بين الأردن وسوريا، وأشارت الى أن هناك تحديات حقيقية على أرض الواقع داخل سوريا تؤثر في حركة التجارة والتبادل التجاري بين البلدين، وأن المواد الأساسية التي يتبادلها البلدان معفاة أصلاً من هذا القانون أو غيره، والمعوقات الحقيقية ليست قانونية أو مفروضة. الا أن الواقع العملي يشير الى أن بعض المستثمرين ورجال الأعمال الأردنيين الذين لديهم استثمارات في سوريا قد تلقوا طلبات خلال اجتماعات مع ممثلي الجانب الأمريكي لإيقاف وإغلاق استثماراتهم داخل سوريا، وهذه التصريحات مشار اليها في صحيفة لوس انجلس تايمز تحت عنوان «تعاقب الولايات المتحدة سوريا بالعقوبات – لكن الحلفاء مثل الأردن يدفعون الثمن أيضًا» بقلم نبيه بولس، بتاريخ 12 سبتمبر 2019. وهذا يعني أن المستثمرين ورجال الأعمال الأردنيين سيتأثرون سلباً جراء هذه العقوبات وبالتالي ستنعكس أثار تلك العقوبات على الاقتصاد الاردني.

وإنطلاقاً من هذه الحقائق، لا بد من التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية بصورة رسمية لأن الأردن حليف قوي لأمريكا ولا بد من حصول الأردن على اعفاءات واستثناءات من هذه العقوبات، كون المستفيد من الاستثمارات الأردنية في سوريا هم الشعبين الأردني والسوري، والذي يدفع ثمن هذه العقوبات هم أطراف لا علاقة لهم بما يحصل من صراعات على أرض الواقع. وحيث أنه قد سبق للأردن أن حصل على استثناء من العديد من العقوبات التي فرضت على الدول المجاورة وخاصة العراق، ونظراً لدور الأردن الهام في إدارة ملف اللاجئين السوريين، خاصة أن الأردن استضاف، ومنذ سنوات عديدة، عدد لا يستهان به من هؤلاء اللاجئين، وتحمل تبعات الأزمة السورية بشكل كبير، فلا بد من حصول الأردن على استثناءات من عقوبات قانون قيصر. علاوة على ذلك، فإن الاستثمارات التي يقوم به الأردنيون تستهدف الشعب السوري الذي تربطه بالشعب الأردني علاقة مصاهرة وقربى خاصة.

29 أيلول

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

تؤكد على التراجع عن مشروع قانون الجودة

أكدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين على ضرورة عدم التسرع في إقرار قانون الجودة، الذي سيعمل على تهميش الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مشددة على أن إلغاء قانون المواصافات والمقاييس التي تقوم بموجبه مؤسسة المواصفات والمقاييس المؤسسة الرائدة في حماية المستهلك الأردني بداية، وبناء الثقة في الصادرات الأردنية التي يشهد لها العالم، سيكون لها انعكاس سلبي على المستورد والتاجر والصانع على حد السواء. كما أن إفراغ وزارة الصناعة والتجارة والتموين من مهامها المتضمنة بمراقبة المنافسة والأسواق وحماية المستهلك وإتباعها إلى هيئة مستقلة، سيعمل على إضعاف أدوات تلك المهام.

> يجب عدم التسرع في إقرار قانون الجودة الذي سيعمل على تهميش الشراكة بين القطاعين العام والخاص

هذا وأشار البيان الصادر عن الجمعية أن مشروع قانون الجودة لم يقدم أي إضافة نوعية إلى الاقتصاد الوطني، رغم أن موجبات القانون تشير إلى منح الهيئة الجديدة مزيداً من الصلاحيات والإستقلالية في اتخاذ القرارات، رغم أن مؤسسة المواصفات والمقاييس ووزارة الصناعة والتجارة والتموين تقوم بدورها الكامل حالياً في هذا المجال وبإستقلالية تامة. كما أن مشروع القانون سيعمل على خلق هيئة مستقلة جديدة وذلك بعكس استراتيجية الحكومة التي وضعتها للعمل على دمج وإلغاء المؤسسات المستقلة وعودة أعمالها إلى وزراتها التابعة لها.

ويضيف البيان أن مؤسسة المواصفات والمقاييس هي الجهة التي تمثل المملكة بالإعتراف المتبادل بشهادات المواصفة عالمياً، وأصحبت في مصاف المؤسسات العالمية. كما أن كافة الصلاحيات والإختصاصات التي ستمنح للهيئة بموجب مشروع القانون مثل علامات الجودة وشهادات المطابقة والأدلة الدولية هي صلاحيات موجودة في قانون المنافسة وحماية المستهلك والمواصفات والمقاييس. إضافة إلى شكوى المستثمر المحلي قبل العربي والأجنبي بضرورة تخفيف تعديل التشريعات القانونية التي تؤثر على بيئة الاستثمار في المملكة.

هذا وتتخوف جمعية رجال الأعمال الأردنيين من أن لا يكون قانون الجودة وحماية المستهلك فعال بشكل كامل في تحقيق الأهداف التي تم من أجلها إقرار قانون المنافسة مسبقاً حيث أن قانون المنافسة

هدفه تنظيم السوق من حيث منع الاحتكار والتحالفات والتركز والوضع المهيمن في السوق وتقاسم السوق والإتفاق على الأسعار من قبل انشطة الانتاج والتجارة والخدمات والذي ينعكس في النهاية على أسعار السلع والخدمات ومدى توفرها في السوق للمستهلك وليس له أي علاقة بجودة المنتج.

مؤكدين في هذا إن لكل قانون من القوانين الثلاثة خصائصه وأهدافه الخاصة به وإن دمجهم قد ينتج عنه تضارب في المصالح والأهداف على سبيل المثال إن قانون المواصفات والمقاييس وقانون المنافسة يهدفان الى حماية المستهلك الا ان الادوات المستخدمة لتحقيق ذلك الهدف مختلفة تماماً فقانون المواصفات والمقاييس يهتم بجودة المنتج اما قانون المنافسة يهتم بتوفر المنتج وسعره « جانب العرض » من السوق. حيث أن إدخال مهام أخرى على مهام مؤسسة المواصفات والمقاييس يعتبر إجراء خاطيء خاصة وأن المنافسة وحماية المستهلك تختلف في مضمونها عن مهام مؤسسة المواصفات والمقاييس والتي يعد عملها فني بحت من حيث وضع المواصفات والقواعد الفنية ومدى مطابقتها للمنتج وهذا بعيد عن حماية المنافسة وحماية المستهلك من حيث الغايات. هذا وتوصي جمعية رجال الأعمال الأردنيين باجراء دراسة معمقة حول مشروع قانون الجودة وحماية المستهلك من قبل أصحاب الإختصاص بمشاركة القطاع الخاص، وذلك لوجود ارتباط مباشر بالعملية التصنيعية والتجارية وشهادة المطابقة والإعتراف المتبادل والإعتمادية حيث يجب مناقشة مشروع القانون بخلفية تستند الى وجود شهادات مطابقة واعتماد معترف بها وتوفر أسس الحوكمة اللازمة حتى يتم الحصول على الإعتمادية.

> **دمج القوانين الثلاثة قد ينتج عنه تضارب في المصالح والأهداف**

الطبـاع: الاعتماد على الذات هو رافعة الناتج المحلي الاجمالي

إن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من هذا العام بنسبة **3.6**٪ يعكس انخفاضاً في حجم الاقتصاد الوطني من إنتاج السلع والخدمات مما يعني تقلص فرص العمل وانخفاض استهلاك الفرد وقدرتهم الشرائية وتراجع مستوى الاستثمار، وفي هذا المجال شدد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن الاستمرار في انخفاض الناتج المحلي ربعياً سيعمل على تعميق الركود الاقتصادي الذي تواجهه المملكة. وبين بالرغم من الركود هو ظاهرة عالمية التي فرضتها الظروف الاستثنائية المرافقة لجائحة كورونا، إلا أن على الحكومة العمل على وضع استراتيجية بالشراكة مع القطاع الخاص للتخفيف من آثار ذلك.

> **الاستمـرار في انخفـاض الناتـج المحلـي ربعيـاً سيعمل على تعميق الركود الاقتصادي الذي تواجهـه المملكة**

وأشار الطباع أن على الفريق الاقتصادي اتخاذ سياسات نقدية فضفاضة لمواجهة الإنخفاض في الناتج المحلي، وتحفيز الاقتصاد ومنع الركود بشكل متلازم مع إجراءات حكومية تعمل على استعادة ثقة المستثمرين والمواطنين على حد السواء في الاقتصاد الوطني.

لقد شدد جلالة الملك ووجه الحكومات على ضرورة وضع استراتيجيات للنهوض باقتصاد يعتمد على ذاته داخلياً، ودعى الطباع البدء بوضع استراتيجية توفر حلولاً على المدى المتوسط للأولويات الملحة تتضمن سياسة مالية عامة سليمة وإصلاح سوق العمل والنظام التعليمي وتحسين الحوكمة وتعزيز مناخ الأعمال، من خلال منح المزيد من الاعفـاءات الضريبية للقطاعات التي تساهم بشكل أكبر في الناتج المحلي الاجمالي وتشكل قيمة مضافة كبيرة خاصة القطاعات الخدمية التي تعتبر ميزة تنافسية للأردن، وتخفيض كلف الانتاج للقطاعات الصناعية من خلال إيجاد الحلول البديلة لتخفيض كلف الطاقة، وبالتالي زيادة حجم الاستهلاك وزيادة حجم الإنتاج.

> **جـلالـة الملك: ضـرورة وضـع استراتيجيات للنهوض بإقتصاد يعتمد على ذاته داخلياً**

كما طالب الطباع البدء وبشكل فوري على وضع استراتيجية للنهوض بقطاع الزراعة لما يعد من أهم روافع الناتج المحلي الاجمالي، ولما يحققه من أمن غذائي يرتبط به الأمن الوطني، وتخفيف وطأة الفقر والبطالة ورفع الميزان التجاري للملكة من خلال تقليص حجم الاستيراد، وتنشيط العديد من القطاعات المساندة له، وتحسين الواقع البيئي. على أن تتضمن هذه الاستراتيجية تطوير تكنولوجيا الزراعة وأساليب الانتاج في ضوء تطور أدوات وتكنولوجيا الزراعة العالمية وعدم استنزاف الموارد الطبيعية من المياه والطاقة، مبيناً بأن تطور الزراعة سيعمل على خلق مزيداً من فرص الاستثمار في الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية.

إن تطور الزراعة سيعمل على خلق مزيد من فرص الاستثمار في الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية

أما فيما يتعلق بقطاع الطاقة فبين الطباع ضرورة البدء بتفعيل ربط الشبكة الوطنية الكهربائية بمشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة التي تتمتع بها المملكة، والعمل على استقبال الاستثمارات الجديدة الوطنية والأجنبية في هذا القطاع الهام الذي تم اغلاقه منذ أكثر من عام. وكما ويساهم هذا القطاع العام عند استثماره محلياً في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بشكل غير مباشرة لما ينعكس على كافة القطاعات الاقتصادية في زيادة عجلة الاقتصاد. ولما يشكله هذا القطاع من أهمية في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والحفاظ على الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى المملكة.

قطاع الطاقة يشكل أهمية في الميزان التجاري وميزان المدفوعات

الطباع: الرؤية الاستراتيجية والطاقة والضرائب

ثلاثية للنهوض بالقطاعين الصناعي والتجاري

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع أهمية دعم القطاعات الاقتصادية وذلك لمساعدتها على التعافي من تداعيات جائحة كورونا خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تساهم في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

ولفت الطباع إلى أهمية العمل على تقسيط ضرائب المبيعات والدخل المفروضة على القطاع الخاص لفترة زمنية محددة دون فرض أي رسوم أو غرامات ، وذلك للتخفيف من العبء الضريبي إلى جانب أهمية تقديم إعفاءات وحوافز لغايات تشجيع الإندماج وإعادة الهيكلة وإدراج شركات جديدة في بورصة عمان لمنافعها الاقتصادية العديدة.

وشدد الطباع على أهمية الإستمرار في دعم وتوفير الخدمات الائتمانية للقطاع الخاص وتسهيل عملية الوصول إلى التمويل اللازم لضمان ديمومة واستمرارية نشاطات القطاعات. وذلك من خلال الإستمرار في طرح برامج تمويلية ذات شمولية واسعة لمختلف القطاعات بمتطلبات وشروط ميسرة.

وأشار الطباع إلى أن القطاع السياحي قبل الجائحة كان من أكثر القطاعات ازدهاراً ومساهمةً بالناتج المحلي الإجمالي إلا أن الجائحة وتداعياتها أثرت سلباً على أدائه وبالتالي يتوجب على الحكومة تسليط الضوء على هذا القطاع الجوهري من خلال العمل على تكثيف الدعم الموجه له لتجنب انهياره وللمحافظة على مكانة الأردن في خريطة السياحة وذلك من خلال إطلاق برامج تمويلية مكثفة لغايات تمويل النفقات.

وقال إن الاقتصاد الأردني سيتمكن من التعافي من هذه الأزمة الراهنة التي نتج عنها من خلال تفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والعام بشكل قطاعي ونوعي واتباع سياسات توسعية نقدية ومالية لإنعاش الاقتصاد والطلب الاستثماري والإستهلاكي إضافة إلى تعزيز كفاءة توزيع وتوجيه الموارد المالية المحلية المتاحة من إيرادات ضريبية وغير ضريبية نحو تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل والتصدي لمشكلة البطالة والفقر من خلال التركيز على الاستثمار المحلي والأجنبي.

15 تشرين الأول

رئيس جمعية رجال الأعمال
يدعو للتركيز على التعافي الاقتصادي

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع على أهمية التركيز في الفترة الراهنة على التعافي الاقتصادي كهدف مهم وأساسي ولا سيما مع بدء ظهور مؤشرات لدخول الاقتصاد مرحلة التراجع.

وقال لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «لم يسبق ومنذ فترة طويلة أن تراجعت نسب النمو الاقتصادي إلى 3.6 بالمئة، إذ حافظ قبل جائحة فيروس كورونا على معدل ثابت نسبيا 2 بالمئة، وسط العديد من التحديات الداخلية والخارجية ومع ذلك لم يسجل هذا التراجع».

واضاف الطباع «إذا لم نتحرك وبشكل سريع قد يدخل الاقتصاد الوطني في مرحلة الكساد الأمر الذي يهدد استمرارية الأسواق، ولن يتمكن الاقتصاد عندها من التعافي إلا بعد فترة طويلة جدا».

> **إذا لم نتحرك وبشكل سريع قد يدخل الاقتصاد الوطني في مرحلة الكساد**

واكد ان هذا يوجب على الحكومة التركيز على إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية يتمكن من خلالها الأفراد والمنشآت من استعادة جزء من السيولة التي فقدوها خلال أزمة فيروس كورونا، وتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل لأنها «المؤسسات» تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

وطالب الطباع بتخصيص برامج تمويلية تدعم القطاعات ذات المشاريع الصغيرة والتي لا تستطيع الاعتماد على السيولة المتاحة لتجنب إغلاقها وتسريح العمالة، شريطة أن تكون بفوائد ميسرة وشروط مبسطة يمكن استخدامها في تمويل الالتزامات والنفقات التشغيلية.

ودعا الى تجنب أية إجراءات تستدعي فرض الحظر الشامل أو الجزئي وعدم تعطيل حركة النشاطات الاقتصادية، وزيادة الوعي بالتزام شروط السلامة العامة وفرض العقوبات على المخالفين، والبحث عن أساليب وإجراءات أخرى لمنع الانتشار المجتمعي لفيروس كورونا.

وأشار الطباع إلى أهمية تحقيق الكفاءة في إدارة الموارد المالية المحلية المتاحة من الضرائب وغيرها من المصادر، وتحسين

كفاءة التحصيل الضريبي كوسيلة لزيادة الإيرادات واتباع أفضل الممارسات العالمية، والحد من التجنب والتهرب الضريبي بأساليب حديثة لا تقتصر فقط على فرض العقوبات، وإنما يمكن استخدام أسلوب التحفيز من خلال منح إعفاءات من الغرامات وغيرها من الوسائل الكفيلة بتحفيز الأفراد على الالتزام ضريبياً.

وطالب بتخفيف النفقات الحكومية التي تشكل النسبة الأكبر من الموازنة، وتفعيل دور المؤسسات المستقلة التي تشكل نسبة كبيرة يمكن التخفيف منها بالشكل الذي لا يؤثر سلباً على كفاءة العمل، وزيادة تنافسية القطاعات الاقتصادية من خلال دعمها ومنحها المزايا والحوافز الكافية لتتمكن من تحقيق الميزة التنافسية خاصة فيما يتعلق بالكلف المتعلقة بالكهرباء والطاقة التي أثقلت كاهل القطاع الخاص. واشار الطباع إلى أن نسبة السيولة النقدية لدى البنوك عالية نتيجة عدم وجود المشاريع الاستثمارية المحفزة لرجال الأعمال وعدم توفر المناخ الاستثماري المشجع للاستثمار المحلي. وطالب بزيادة التنسيق والتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الفاعليات الاقتصادية الممثلة للقطاع الخاص لتجاوز التحديات، لافتاً إلى أهمية تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والتوجه نحو الرقمنة والحكومة الإلكترونية ودعم وتعزيز الصناعات الوطنية.

> **من المهم زيادة التنسيق والتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الفاعليات الاقتصادية**

ودعا رئيس الجمعية إلى إعادة النظر في نسب ضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، وتقليل اعتمادية الحكومة على القطاع المصرفي في تمويل السندات الحكومية والتوقف عن الاقتراض الحكومي، والاعتماد على الذات استجابة للتوجيهات الملكية السامية. ولفت إلى أن الجمعية على استعداد تام للتعاون مع الحكومة في إعداد برنامج اقتصادي يخرج الاقتصاد الوطني من أزمته.

> **إن تطبيق مبدأ الاعتماد على الذات استجابة للتوجيهات الملكية السامية**

الطباع يشارك في ندوة إستثمارية تحت عنوان:
دور المغتربين الأردنيين بالاستثمار في وطنهم

شارك رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في ندوة استثمارية تحت عنوان: دور المغتربين الأردنيين بالإستثمار في وطنهم، عن بعد وذلك من تنظيم هيئة الاستثمار بتاريخ 2020/10/14، وذلك بمشاركة أعضاء منصة المغترب الأردني ونخبة من رجال المال والأعمال الأردنيين المغتربين في الخارج، وجاء هذا اللقاء بالتعاون مع منصة المغترب الاردني.

وأشار الطباع خلال اللقاء إلى إن إعادة توطين الاستثمارات هدف هام وأساسي لأي اقتصاد يسعى إلى تحقيق النهوض والإزدهار المجتمعي، وذلك من خلال تشجيع رجال الأعمال المغتربين في الخارج، على إعادة توظيف أموالهم في مشاريع استثمارية وتنموية داخل حدود الوطن، تساهم في خلق الوظائف والحد من مشكلة البطالة التي تجاوزت وللأسف ما يقارب 23% في الربع الثاني من العام الحالي، إلى جانب تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني بنسبة 3.6%. لافتاً إلى أنه في ظل ما نمر به من ظروف إستثنائية غير متوقعة، وما فرضته علينا جائحة فايروس كورونا المستجد من تداعيات عديدة سلبية ستمتد آثارها لفترة طويلة. فإن الوطن الحبيب في أمس الحاجة إلى دعم أبناء وطنه من مختلف دول العالم، ليتمكن من التعافي في القريب العاجل. خاصة مع تراجع المؤشرات الاقتصادية منذ بداية عام 2020 فإن الحل الأنجع هو تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية. وإتباع نهج جديد في آلية التسويق والترويج للاستثمار في الأردن.

وأشار الطباع إلى أن عدد المغتربين الأردنيين يتجاوز ما يقارب المليون موزعين على حوالي 70 دولة بنسب متنوعة، ويلعب المغتربون دور اقتصادي هام وأساسي، حيث تعتبر حوالات العاملين في الخارج أحد أهم المصادر التي تُغذي الإحتياطي الأجنبي، إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل السياحي والتي يساهم المغتربين بنسبة كبيرة منه كما وتكمن أهمية المغتربين بإعتبارهم سفراء لوطنهم في الخارج وحلقة الوصل بين الأردن ومختلف دول العالم. وبالتالي فإنه يقع على عاتقنا اليوم كمجتمع أعمال أردني أن نتعاون ونتكاتف مع أخواننا المغتربين من رجال الأعمال للترويج للبيئة الاستثمارية الأردنية التنافسية، وتعريف العالم أجمع بأهم وأبرز المشاريع والفرص الاستثمارية المتاحة خاصة في القطاعات التي بدأت التوجهات العالمية الإهتمام بها ما بعد الجائحة والتي حرصت هيئة الاستثمار على إعداد حزم استثمارية جديدة بها ونخص بالذكر: قطاع المستلزمات الطبية، قطاع الصناعات الدوائية، قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

> **عدد المغتربين الأردنيين يتجاوز ما يقارب المليون موزعين على حوالي 70 دولة بنسب متنوعة**

وأشار الطباع إلى أن منصة المغترب الأردني قد عملت على توحيد الجهود والأفكار في إدماج المغتربين الأردنيين في الاقتصاد الوطني، وأن القطاعات التي سيتم البحث بها، هي من الأهم القطاعات التي تعتبر ميزة تنافسية للاقتصاد والصادرات الأردنية، كما أنها تعمل على رفع الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير، وهي القطاعات التي يؤكد عليها جلالة الملك عبد اللّه الثاني ابن الحسين حفظه اللّه ورعاه في أكثر من لقاء تم خلال هذه المرحلة. فإنني أرى ضرورة العمل على ادماج استثمارات المغتربين في الاستثمارات القائمة الحالية كشريك استراتيجي، حيث يتمتع الأردن بالعديد من المشاريع الناجحة محلياً واقليمياً ودولياً، إلا أن تلك المشاريع بحاجة إلى شركاء استراتيجين في تطوير تلك المشاريع القائمة من حيث التكنولوجيا والمعرفة ورأس المال. من جهة أخرى فإن تطوير القطاع الزراعي أولوية قصوى خلال هذه المرحلة وهنالك العديد من المشاريع والأفكار لدى أخواننا المغتربين لا بد من نقلها إلى المملكة وبالسرعة الممكنة.

لافتاً إلى أن ما يتوارد بخصوص ما يتوارد رغبة العديد من أخواننا المغتربين بإنشاء بنك للمغتربين الأردنيين، فإن هذا النوع من البنوك قد لاقى ناجحاً كبيراً في عدد من دول العالم بعد أن كانت تلك البنوك بإدارتهم الخالصة ويهدف إلى تمويل استثماراتهم في احتياجاتهم

المصرفية في دولهم الأم، إلا أنه وفي ضوء توقف منح تراخيص لإنشاء بنوك جديدة في الأردن، فإنه من الممكن تنفيذ هذه الفكرة من خلال دراسة شراء أسهم في أحد البنوك الأردنية العاملة حالياً في صفقات تتم خارج بورصة عمان، وبعدها يمكن للهيئة العامة اجراء التعديل على النظام الأساسي للبنك وأهدافه وطريقة عمله سواءً تجارية أو اسلامية.

ضرورة العمل على ادماج استثمارات المغتربين في الاستثمارات القائمة الحالية كشريك استراتيجي

وأكد الطباع على ضرورة تبني الاستثمار في مشاريع قائمة إذا ما كانت دراسة الجدوى تؤيد ذلك، حفاظاً على الطاقات والاستثمارات والجهود التي بذلت في سبيل إنشاء تلك المشاريع، ولما يسببه إغلاق أي مشروع مهما كان حجمه سلبياً على الاقتصاد الوطني .

وأكد رئيس هيئة الإستثمار الدكتور خالد الوزني إستعداد هيئة الإستثمار بتقديم كافة الدعم لمقترح القائمين على منصة المغترب الأردني بإنشاء شركة إستثمارية للمغتربين الأردنيين، وذلك من خلال تقديم كافة الدعم اللوجستي لها إضافة إلى تزويدهم بأهم الفرص الإستثمارية والواعدة في الأردن للإستفادة منها والمساهمة في الترويج لها، وقال رئيس هيئة الإستثمار أن المغترب الأردني يلعب دوراً أساسياً في رفد الاقتصاديات الوطنية، والإسهام من خلال علمهم وخبراتهم وتحويلاتهم المادية في التنمية الاقتصادية، وتخفيف العبء عن كاهل الدولة، لذلك نؤمن بالتشاركية الكاملة مع منصة المغترب الأردني والتي تضم نخبة من رجال الأعمال الأردنيين المستثمرين في الخارج، والذي نسعى إلى إعادة توطين إستثماراتهم داخل الأردن من خلال تقديم كافة الدعم والتسهيلات لهم.

خالد الوزني: استعداد هيئة الإستثمار بتقديم كافة الدعم لمقترح القائمين على منصة المغترب الأردني

وأستعرض الوزني ملف الفرص الإستثمارية الذي أطلقته هيئة الإستثمار بالتعاون مع العديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص الأردني والتي تعتبر فرص إستثمارية ذات جدوى وعائد على رأس المال وفي قطاعات إستثمارية متنوعة كقطاع الصناعة والمستلزمات الطبية والقطاع الصحي والخدمات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والزراعة إضافة إلى الفرص الإستثمارية في قطاع الطاقة والتعدين والتي تم إطلاقها بالتشارك مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

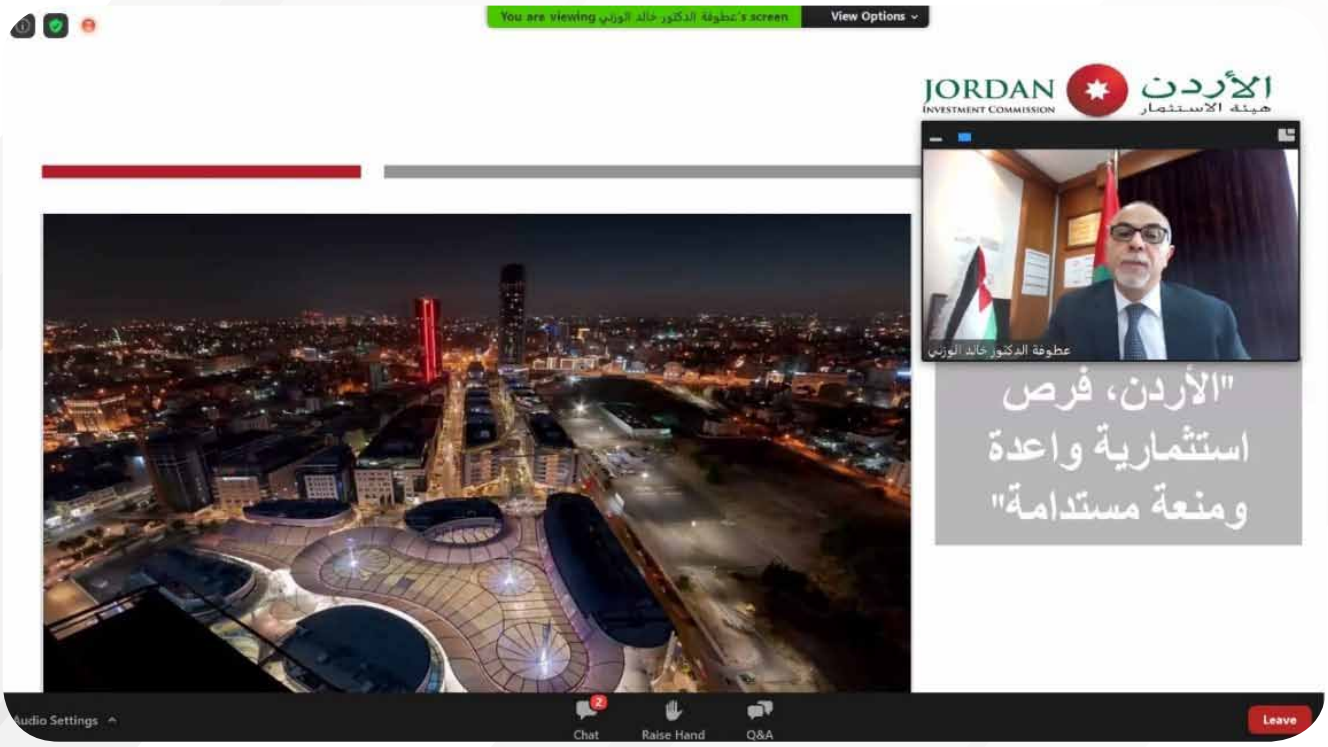

وبين الدكتور الوزني الإجراءات التي إتبعتها هيئة الإستثمار لتعزيز التعاون مع المستثمرين الأردنيين المغتربين، حيث سيتم إنشاء وحدة في هيئة الإستثمار متخصصة بشؤون المستثمرين الأردنيين المغتربين في الخارج، وهذه الوحدة معنية بالعمل على إعداد قاعدة بيانات للمغتربين الأردنيين لسهولة التواصل معهم وتقديم كافة الدعم والتسهيلات لهم إضافة إلى تزويدهم بأهم الفرص الإستثمارية والتنسيق معهم ليكون لهم دور أكبر في عملية ترويج الاستثمار إضافة إلى متابعة وتمكين الإستثمارات الخاصة بهم داخل المملكة.

أكد الدكتور حسن البرماوي رئيس مجلس إدارة منصة المغترب الأردني على ضرورة اقامة شراكه حقيقيه على ارض الواقع بانشاء شركات للاردنيين المغتربين بالتعاون مع هيئة الاستثمار وجمعية رجال الاعمال الاردنيين وهيئة تنشيط السياحه وصندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي، وذلك لتفعيل دور جميع الجهات وتوحيد الجهود والاجراءات لضمانة استمرارية العمل بين منصة المغترب الاردني والجهات ذات العلاقه والمسؤوليه. مؤكداً ان انعقاد ندوة إستثمارية لرجال الاعمال الاردنيين المغتربين والذي تنظمه هيئة الاستثمار الشريك الاستراتيجي لمنصة المغترب الاردني وبالتعاون والتنسيق الكامل مع جمعية رجال الاعمال الاردنيين الشريك الاستراتيجي لمنصة المغترب الاردني الذي يعد اهم اعمال المنصه والتي تضم اعضاء من رجال الاعمال الاردنيين المستثمرين حول العالم والذين اثبتوا نجاحاتهم في دول الاغتراب.

وأضاف ان الهدف من عقد هذه الندوة جاء لتعزيز مفهوم استقطاب الاستثمارات وتوطينها ورجوع الرأسمال الاردني المهاجر وتوطينه بالاردن عملا وتطبيقا للرؤيه الملكيه الساميه والتي تم انشاء منصة المغترب الاردني على هذه الاسس تلبية لرغبة سيد البلاد جلالة الملك عبد اللّه الثاني بن الحسين المعظم حفظه اللّه في ربط المغتربين الاردنيين ببلادهم والذي تكون نسبة 15% من حجم سكان الاردن.

أكد الدكتور عبد الرزاق عربيات مدير عام هيئة تنشيط السياحة على الترحيب بالتعاون مع هيئة الإستثمار ومنصة المغترب الأردني والعمل على ترويج الفرص الإستثمارية التي أطلقتها هيئة الإستثمار من خلال وسائلها المتنوعة، وقال ان القطاع السياحي في الأردن كان من أكثر القطاعات تأثراً خلال هذا العام بسبب جائحة كورنا، ولكننا نتوقع بإعادة إنتعاش للقطاع السياحي خلال العام المقبل.

أشار نائب رئيس الوزراء الأردني الأسبق الدكتور محمد الحلايقة رئيس لجنة التنسيق مع المغتربين لشؤون الإستثمار في منصة المغترب الأردني إلى أن تشكل مبادرة منصة المغترب الأردني خطوه هامه على طريق تعزيز مشاركة المغتربين في النشاط الاستثماري في المملكه ولدى العديد من الاخوه المغتربين قصص نجاح نفخر بها، كما تساهم تحويلاتهم في دعم الاقتصاد الأردني بشكل واضح ولا بد من تقديم اكبر قدر من التسهيلات لنجاح هذه المبادرة وقال: بالرغم من كل التحديات الا ان هناك فرصا واعده في قطاعات عديده في المملكه وتقوم هيئة الاستثمار بجهد مشكور لتجلية هذه الفرص ونأمل ان نرى قريبا اطارا قانونيا لمساهمة المغتربين في الأردن.

د. عبد الرزاق عربيات: القطاع السياحي من أكثر القطاعات تأثراً خلال هذا العام بسبب جائحة كورنا

قال الدكتور سعيد شرار رئيس لجنة الإستثمار في منصة المغترب الأردني أن إنشاء منصة المغترب الأردني بالتعاون مع اصحاب المعرفه والإختصاص داخل وخارج الوطن جاء لإنجاح مشروع جلب المستثمرين الأردنيين للإستثمار في الوطن الأم، حيث يعيش مايقرب من مليون ونصف مواطن اردني خارج الوطن، لذلك تم إنشاء منصة المغترب الأردني بالتعاون مع هيئة الإستثمار وصندوق إستثمار أموال الضمان الإجتماعي وجمعية رجال الأعمال الاردنيين. وأضاف نعمل الآن على طرح مشروع في الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي تم الإتفاق عليه مع بعض الأخوه المغتربين الاردنيين ومستثمرين أجانب في الدول التي يقيم فيها المغتربين الاردنيين من أجل إستيعاب كامل الإنتاج في الدول المعنيه والإتفاق مع كوادر اردنيه متخصصه في مجال التسويق والتصدير.

تحديات اقتصادية بالجملة

سلامة الدرعاوي

رئيس تحرير صحيفة المقر

المتمعن في المؤشرات والأداء الاقتصاديّ للمملكة وحجم التحديات التي تلوح في الأفق، في ظل أن وباء كورونا قلب كُلّ موازين الإدارات والتحوّط ومفاهيم الرعاية الصحيّة والجهود التي تبذل في مثل هذه الحالات نتيجة لتداعياته المباشرة وغير المباشرة التي أصابت اقتصاديات العالم في مقتل وهوت بمعدّلات النموّ إلى أدنى مستوياتها.

المشكلة الرئيسة التي تواجه الاقتصاد الوطنيّ هي توفير السيولة الكاملة للقطاعات الاقتصاديّة في الدولة، والعودة التدريجيّة بالنشاط الاقتصاديّ إلى مستوياته ما قبل كورونا.

في ظل كورونا الأمر ليس بالسهل على أي حكومة الحصول على تمويل من الخارج، لأن الجميع منشغل بإدارة أزماته الراهنة، فالعالم كُلّه يعاني مما يعاني منه الاقتصاد الأردني وبأشكال مختلفة، فالكورونا لم تترك أحدا إلا طالته، لذلك فإن المرحلة المقبلة تتسم بالصعوبة في التواصل مع المانحين والمقرضين قبل أن تتراجع حدة الوباء العالميّ.

أمام الحكومة تحد كبير في مواجهة النمو السالب من خلال إعداد خطة وطنية لإستعادة الثقة أولاً بالاقتصاد الوطني، ومن ثم العمل على اتخاذ إجراءات تحفيزية للقطاعات الإنتاجية المختلفة، وكُل ما يلزم من تحسين تنافسية بيئة الأعمال المحلية في ظل الأوضاع الراهنة والتحديات المستجدة، ويتطلب هذا قبل كُل شيء الإنتقال لمرحلة الشراكة الحقيقية بين القطاعين والتي للأسف ما تزال غائبة عن النهج الحكومي في الكثير من القضايا.

المملكة تصطدم بأعلى معدل بطالة في تاريخها (23 بالمائة)، وهذه تشكل وحدها كابوساً حقيقياً على أمن واستقرار المجتمع، والعقدة في هذا الأمر متشعبة لدرجة التعقيد الفعلي من الناحية الواقعية، فالحكومة أوقفت التعيينات في القطاع العام منذ فترات طويلة، والقطاع الخاص يواجه أصعب أوقاته من الناحية الاقتصادية على جميع المستويات

بلا استثناء، وجزء كبير منهم قام بإعادة هيكلة أنشطته وتسريح موظفين لديه لتقليل الخسائر أو تجنب الخروج النهائي من السوق، ناهيك عن وجود احتمالات كبيرة لعودة الكثير من المغتربين من الخارج الى المملكة خاصة من دول الخليج العربي، مما يرجح فعلياً تزايد معدلات البطالة إلى مستويات قياسية خطيرة، ناهيك عن فقدان كافة برامج التشغيل التي تبنتها الحكومات وفشلت فعلاً في استحداث نقلة نوعية في تشغيل الأردنيين.

الحمل الاقتصادي ثقيل جدا، وليس بالسهل التعاطي مع الملفات السابقة في ظل العقلية الإدارية التقليدية التي اعتاد المسؤولون التعاطي معها، اليوم الوضع استثنائي، ولا بد من فتح قنوات اتصال وحوار على أوسع نطاق، حتى يتسنى الوصول إلى تفاهمات قابلة للتطبيق على أرض الواقع بعيداً عن الشعبويات التي اعتدنا على مشاهدتها في الآونة الأخيرة.

على الحكومة أن تخاطب المواطنين اقتصاديّاً بكُلّ صراحة وتضع المعلومة الصحيحة أمام أيديهم حتى يدركوا حجم التحديات الحقيقية التي تحيط بالاقتصاد، وأن تقول لهم بأن الخزينة تحتاج كُلّ شهر إلى ما يقارب الـ 580 مليون دينار لتمويل كافة التزاماتها الداخليّة والخارجيّة، وإن اقتراضها سواء من الضمان أو من البنوك أو من الخارج هو عملية ضرورية وتاريخيّة وليست وليدة أزمة كورونا، فالاقتصاد في أحسن ظروفه يعاني من عجز لا يقل عن مليار دينار بعد المساعدات الخارجيّة، بمعنى أن هناك عجزاً شهرياً في الخزينة يتراوح بين (70 - 100) مليون دينار على أقل تقدير يجري تأمينها بالإقتراض الداخليّ والخارجيّ معاً، وبالتالي فإن الإقتراض الأخير هو لتمويل الرواتب والنفقات الطارئة وليس للرفاهية والسفر وغيرها، كما يتحدث به البعض، وكُلّ ما حصلت عليه الخزينة من قروض صندوق النقد الدوليّ والاتحاد الأوروبي والمنح وتأجيل دفع العلاوات والزيادات الشهريّة وإيقاف التعيينات لا يعادل مصاريف شهر واحد فقط لا غير، والباقي عندكم.

اليوم بإستطاعة الحكومة توجيه الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة التي يرتبط عملها وتؤثر قراراتها بشكل مباشر على المؤسسات المختلفة في القطاع الخاص، بضرورة إعادة النظر بممارساتها الروتينية، والإعلان عن قرارات خاصة لهذه المرحلة بالتشارك والتشاور مع ممثلي القطاع الخاص، وبما يضمن حقوق المنشآت الاقتصادية والعاملين خلالها.

من خلال خدماتنا المصرفية

بنكك الآن بين يديك

متاح على

Available on the App Store

ANDROID APP ON Google play

EXPLORE IT ON AppGallery

تطبيق الموبايل المصرفي Mobile Banking:

تستطيع من خلال تطبيق الموبايل المصرفي الإستفادة من الخدمات التالية:

- متابعة حساباتك وطلب كشوفاتك بأي وقت .
- تحويل أموالك داخل وخارج الأردن .
- دفع فواتيرك بأي وقت
- متابعة بطاقاتك الاعتمادية .
- طلب دفتر شيكات .
- تقديم طلب فتح حساب إضافي .
- معرفة أقساطك ومتابعة تفاصيل التمويلات الممنوحة لك .
- حجز دور أو موعد مستقبلي بالفرع .
- تقديم طلب تمويل (إجارة، مرابحة) .
- إنشاء محفظتك الإلكترونية وتحويل واستقبال الأموال من خلالها JoMoPay .
- إستعراض مواقع الصرافات الآلية لتتمكن من اختيار أقرب فرع أو صراف آلي إليك .
- إستعادة الرقم السري واسم المستخدم من خلال التطبيق .

خدمة الإنترنت المصرفي I-Banking:

تستطيع من خلال الإنترنت المصرفي الإستفادة من الخدمات التالية:

- تحويل أموالك بين حساباتك، أو إلى أي حساب داخل البنك الإسلامي الأردني.
- متابعة حساباتك وطلب كشوفات حسابك بأي وقت.
- دفع فواتيرك بأي وقت من خلال خدمة إي- فواتيركم.
- طلب دفتر شيكات.
- تعديل اسم المستخدم واستعادة الرقم السري.

خدمة الرسائل القصيرة SMS:

حدث بياناتك واشترك بخدمة الرسائل القصيرة لتكن على اطّلاع دائم بالحركات المالية التي تتم على حسابك بالإضافة إلى أنك ستكون على اطّلاع بالحملات الترويجيّة والإعلانات.

بطاقات الخصم الفوري Debit Cards:

- تمكّنك من السحب والإيداع النقدي ودفع الفواتير وإجراء التحويل المالي بين حساباتك من خلال الصراف الآلي.
- القيام بعمل مشترياتك من خلال نقاط البيع المباشرة من داخل وخارج الأردن.
- ميزة ربط أكثر من حساب على نفس البطاقة.
- تمكنك من التسوّق بأمان عبر الإنترنت.
- تمتاز بطاقاتنا بتقنية الدفع اللاتلامسية بكل أمان وبسرعة فائقة .
- خدمة الرسائل القصيرة المجانية عند إتمام أي حركة.
- الإستفادة من الدخول إلى صالة كبار العملاء في المطار (متاحة لأنواع معينة من البطاقات).

خدمة إسلامي ماسنجر (المساعد الرقمي) :

بإمكانك ومن خلال إسلامي ماسنجر على الفيسبوك الإستعلام بشكل آلي على العديد من الخدمات البنكية مثل:

- الإستعلام عن إستحداث رواتب الجهات التي تعملون بها .
- أنواع التمويلات ، مزاياها ، شروطها .
- الحصول على رقم الآيبان .
- معرفة أنواع الحسابات ، مزاياها والأوراق المطلوبة لفتح الحساب .
- معرفة أنواع البطاقات البنكية ومزاياها .
- مواقع فروعنا وصرافات الأيداع النقدي .
- صناديق الأمانات والعديد من الخدمات الاخرى .

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة المصرفية

لمزيد من المعلومات :

تابعنا من خلال صفحتنا على الفيسبوك ومن خلال الموقع الإلكتروني لمصرفنا لتكن على اطّلاع دائم بأحدث الأخبار والعروض www.jordanislamicbank.com

أو من خلال مركز الإتصال : 06-5680001 @JordanIslamicBankOfficial

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

تستعرض نشاطاتها في إجتماع الهيئة العامة

عقدت الهيئة العامة إجتماعها السنوي عن بعد عبر تقنية زووم بتاريخ 2020/10/18، برئاسة معالي السيد حمدي الطباع رئيس مجلس الإدارة وذلك بحضور كل من أعضاء مجلس الإدارة وعدد من أعضاء الهيئة العامة. وإستهل الطباع الإجتماع بإستعراض التقرير السنوي وما تضمنه من نشاطات بارزة خلال العام الماضي على المستوى المحلي، وما تضمنه من لقاء رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عمر الرزاز ولقاء عدد من الوزراء، بالإضافة إلى تنظيم الجمعية للمؤتمر السابع عشر لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج تحت شعار شركاء التنمية والبناء، كما وعقدت الجمعية المنتدى الاقتصادي الأردني التونسي، وعلى المستوى الخارجي بين الطباع بأن الجمعية قامت بالمساهمة بتنظيم الملتقى السابع عشر لمجتمع الأعمال العربي إلى جانب عقد دورات جديدة من مجلس الأعمال القطري والمصري.

كما وأشار الطباع إلى حرص الجمعية على لقاء السفراء المعتمدين لدى المملكة من مختلف الدول على المستوى العربي والدولي، إلى جانب إستقبال الجمعية لعتدد من البعثات التجارية والدبلوماسية كان من أهمها بعثة صندوق النقد الدولي. ولفت الطباع إلى أن الجمعية عملت علتى التشبيك بين أعضائها ومختلف الفعاليات الاقتصادية من خلال توقيع عدد من مذكرات التفاهم والتعاون.

وأكد الطباع بأن الجمعية حريصة على الإستمرار في نشاطاتها وتطوير الجمعية والإرتقاء بأدائها لتحقيق أهدافها المتمثلة بخدمة أعضائها والترويج الاستثماري للمملكة وتعزيز العملية التنموية على أكمل وجه، ولتستمر في البقاء في مقدمة هيئات القطاع الخاص في الأردن.

> **الجمعية حريصة على الإستمرار في نشاطاتها والإرتقاء بأدائها لتحقيق أهدافها**

مشيراً إلى أن الجمعية ومنذ بداية أزمة جائحة فايروس كورونا المستجد قد دأبت إلى تطبيتق مبدأ الشراكة مع القطاع العام في أسمى صورها وذلك من خلال إعداد الدراسات والخروج بتوصيات جادة للتصدي للجائحة وتجاوز إنعكاساتها المستقبلية إلى جانب حرص الجمعية المستمر على المشاركة الفاعلة في جميع اللقاءات والندوات والإجتماعات عن بعد وذلك في سبيل إبراز دور الجمعية الهام في جميع الجوانب والأصعدة.

> **تطبيق مبدأ الشراكة مع القطاع العام منذ بداية أزمة جائحة فايروس كورونا المستجد**

وبحثت الهيئة العامة عدد من المواضيع الهامة على جدول الأعمال حيث تم الإستماع إلى تقرير مدقق الحسابات القانوني كما وصادقت الهيئة على البيانتات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019. كما وإنتخبت الهيئة خلال الإجتماع مدقق الحسابات القانوني للسنة المالية 2020، إلى جانب إقرار خطة العمل والموازنة التقديرية لعام 2020.

هذا وحضر الإجتماع نائب رئيس الجمعية السيد موسى شحادة، وأمين السر المهندس عبد الحليم عابدين، وأمين الصندوق السيد محمد البلبيسي، وأعضاء مجلس الإدارة المهندس يُسري طهبوب، المهندس حسام الدين الهدهد، والمهندس عبد الرحيم البقاعي.

اتحاد رجال الأعمال العرب
يوقع مذكرة تفاهم مع
جامعة الأعمال والتكنولوجيا في جدة

وقع اتحاد رجال الأعمال العرب ممثلة برئيسها معالي السيد حمدي الطباع مذكرة تفاهم مع جامعة الأعمال والتكنولوجيا الأهلية في جدة والممثلة برئيس مجلس الأمناء الدكتور عبد اللّه صادق دحلان وذلك بهدف تعاون الجانبين في إعداد الدراسات والبحوث والإحصاءات والتقارير المشتركة في مختلف المجالات التي تصب في مصلحة مجتمع الأعمال العربي.

وأشار الطباع إلى أن هذه الإتفاقية تشكل أهمية كبيرة خاصة وأن الاتحاد يسعى إلى تحقيق خطة عمله وفق أهداف محددة ذات طابع ونهج حديث تأخذ بعين الإعتبار جميع المستجدات على الساحة الاقتصادية العربية، لافتاً إلى أن الاتحاد يهدف على الدوام إلى تعزيز آفاق التعاون المشترك مع مختلف الجهات في سبيل أن يكون المنبر الاقتصادي الذي يجمع مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك الهادفة إلى تعزيز تكاملية الاقتصاديات العربية. مثمناً دعم أعضاء الاتحاد لتحقيق أهدافه وفق الامكانيات المتاحة إيماناً منهم برؤى الاتحاد وأثره على تعزيز العمل العربي المشترك.

كما وأعرب الطباع عن سعادته لهذا التعاون مع الصرح العلمي الكبير والذي يضم نخبة من الباحثين المؤهلين، مؤكداً بأن هذه المذكرة ستكون نقطة البداية لنقل دراسات الاتحاد الاقتصادية إلى مستوى متقدم نتمكن من خلالها من تزويد مجتمع الأعمال العربي بالمواضيع الجديدة التي تحتاج إلى التحليل العميق خاصة ومع ما نمر به من ظروف استثنائية نتيجة جائحة فايروس كورونا والتي سببت حالة من عدم التأكد حول التوجهات الاقتصادية وكذلك التوقعات وهو أمر يتوجب على جميع مؤسسات العمل العربي المشترك البدء بدراسته وتحليل آثاره المتوقعة على قطاع الأعمال في الوطن العربي.

من جهته، أشار الدكتور عبد اللّه دحلان عضو مجلس اتحاد رجال الأعمال العرب ورئيس مجلس أمناء الجامعة، إلى أن مذكرة التفاهم تهدف إلى التعاون المشترك في إعداد الدراسات والأبحاث في مختلف المجالات الاقتصادية الحديثة في الاقتصاد المعرفي والرقمي، والتطورات التكنولوجية العالمية ومدى تأثيرها على الاقتصاد العربي. إلى جانب مختلف القضايا المستجدة، لافتاً إلى أن الاتحاد يؤدي دوراً هاماً كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك ويتوجب الإستمرار على ذلك النهج في سبيل جذب وتوطين الاستثمارات العربية المشتركة. معرباً عن سعادته لكونه أحد أعضاء الاتحاد.

ومن الجدير ذكره أن اتحاد رجال الأعمال العرب هو أحد مؤسسات القطاع الخاص العربي وهي مؤسسة مستقلة غير ربحية تأسست في عام 1997 ومقرها في عمان – الأردن، وحيث يهدف الاتحاد بصورة أساسية الى إيجاد المناخ المناسب للعمل الاستثماري بما يمكن القطاع الخاص من أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في الوطن العربي والى خدمة اعضائه من رجال الاعمال بمختلف القطاعات ، والعمل على توفير مناخ متميز لتبادل الخبرات و تحقيق المصالح المشتركة بين الأعضاء.

21 تشرين الأول

الطباع: المرحلة الحالية «حاسمة» لتحديد ما سيغدو عليه الاقتصاد في المستقبل

قال رئيس جمعية رجال الأعمال الاردنيين حمدي الطباع أن المرحلة الحالية «حاسمة» لتحديد ما سيغدو عليه الاقتصاد في المستقبل، مشخصا خلال حديثه المفصّل لـ» الدستور» أبرز الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الاردني، وفي مقدمتها: تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، و تزايد معدلات البطالة، وتراجع الصادرات الوطنية، وتزايد المديونية الداخلية والخارجية. منوهاً في الوقت ذاته الى أن هناك قطاعات نجحت خلال الجائحة ولابد من دعمها بالترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية. وحول رؤيته لكيفية الوصول الى مرحلة « التعافي» قال الطباع إن الامر يحتاج إلى وقت طويل؛ لأن الجائحة ينظر اليها عالميا الى انها قريبة من « الكساد العظيم »، ولكن وحتى يتمكن القطاع الخاص من الاستمرار والتعافي لا بد من خطط عمل وبرامج تحفيزية تقوم على: ضخ السيولة في الاقتصاد على مراحل ودعم الوظائف بشكل كامل لمنع الاقتصاد من التدهور، وتقديم حزمة من الإعفاءات وتسهيلات إئتمانية كبيرة.

وفي ما يلي النص الكامل للحوار : ابرز آثار « الجائحة» اقتصاديا – حول ابرز آثار «جائحة كورونا» على الاقتصاد الوطني تحدث رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين حمدي الطباع قائلا:

هناك العديد من التداعيات الاقتصادية لفايروس كورونا المستجد على المستوى الكلي وكذلك الجزئي وهي لا تخفى على أي أحد حيث بدأت المؤشرات الاقتصادية بتسجيل تراجع غير مسبوق في أدائها خلال النصف الأول من العام الحالي ونخص بالذكر تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتزايد معدلات البطالة وتراجع الصادرات الوطنية إلى جانب تزايد المديونية الداخلية والخارجية.

وهذه المؤشرات المقلقة تعكس الآثار السلبية للكورونا وما رافقها من إجراءات إحترازية ووقائية وفرض حظر شامل تعطلت من خلاله الأنشطة الاقتصادية وانقطعت سلاسل الإنتاج والتزويد، وبالتالي واجهت المنشآت وكذلك الأفراد مشكلة في توفر السيولة نتج عنها تزايد نسبة الشيكات المرتجعة، وأثرت التداعيات على استمرارية العديد من الشركات خاصة الصغيرة بالحجم وخسر نسبة لا يستهان بها وظائفهم لعدم مقدرة الشركات على الوفاء بالالتزامات.

هذا إلى جانب القطاعات الاقتصادية التي تراجع أداؤها والتي كانت تعاني مسبقاً

وبعضها كان يعتبر متعثراً وبعض القطاعات المزهرة تأثرت سلباً نتيجة الكورونا وما زال التراجع في الأداء مستمراً للأسف.

ويمكن تسليط الضوء على آثار كورونا على الاقتصاد الوطني بشكل من التفصيل كالتالي:

1. تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 71.9%
2. تراجع عدد المغادرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 71.8%
3. تراجع حجم التداول في سوق العقار بنسبة 29.1%
4. ازدياد معدل البطالة 23% (21.5% لدى الذكور، 28.6% لدى الإناث) خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنة 19.2% (17.1% لدى الذكور، 27.2 لدى الإناث) في نفس الفترة من عام 2019.
5. تزايد العجز المالي في الموازنة العامة للحكومة المركزية ليشكل ما نسبته 7.3-% من الناتج المحلي الإجمالي، خلال أول 6 شهور من العام 2020 مقارنة 3.6-% بنفس الفترة من عام 2019.
6. ارتفاع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي ليصل إلى ما نسبته 60.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية شهر حزيران 2020.
7. ارتفاع رصيد الدين العام الخارجي ليصل 41.2%
8. ارتفاع المديونية لتصل 101.8% مقارنة 95.2% في عام 2019.
9. انخفاض الإيرادات المحلية خلال أول 6 أشهر من عام 2020 بنسبة 16.8%
10. انخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 32.5%
11. انخفاض الصادرات الكلية خلال أول 7 شهور من عام 2020 بنسبة 6.3%
12. انخفاض إجمالي تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج خلال أول 8 أشهر من عام 2020 بنسبة 10%
13. انخفاض مقبوضات السفر خلال أول 8 أشهر من عام 2020 بما نسبته 70% .
14. تراجع مدفوعات السفر بنفس الفترة بمقدار 72%
15. انخفاض حجم التجارة الخارجية اول 7 شهور من عام 2020 بمقدار 1.4 مليار دينار.

ما ذكر آنفاً ما هو لا مؤشر بسيط عن ما يحدث نتيجة جائحة كورونا وما يزال هناك الكثير من الأمور التي يتوجب على أهل الاختصاص من كل قطاع تحليلها وتسليط الضوء عليها.

خسائر القطاعات الاقتصادية وعن حجم الخسائر الحقيقية لكل قطاع يقول الحاج حمدي الطباع :

ما يزال من الصعب تحديد أرقام بشكل دقيق خاصة وأن الجائحة ما تزال مستمرة ولم تنته لنتمكن من حصر الخسائر والتكاليف فلا تزال تداعيات الجائحة مستمرة والنشاط الاقتصادي لم يعد لطبيعته ولكن ممكن الاستدلال على حجم الخسائر بشكل تقريبي من خلال الإطلاع على أداء القطاعات خلال النصف الأول من العام الحالي:

حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة إنكماشاً في أدائه بمقدار 1.2% خلال النصف الأول من عام 2020 بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9% خلال نفس الفترة من عام 2019. وذلك نتيجة تداعيات فايروس كورونا وإذا ما قارنا بشكل من التفصيل في الربع الأول من عام 2020 كان معدل النمو 1.3% مقارنة 2% في نفس الفترة من عام 2019 وفي الربع الثاني من عام 2020 بلغ النمو -3.6% مقارنة 1.7% في نفس الفترة من عام 2019. وإذا ما رجعنا إلى معدلات النمو الربعي خلال عامي 2018،2019 نلاحظ أن التراجع الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي في أول ربعين من عام 2020 هو تراجع غير مسبوق.

إن من أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في معدل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020:

1. الصناعات التحويلية.
2. النقل والتخزين والاتصالات
3. الخدمات الاجتماعية والشخصية.

شكلت هذه القطاعات ما نسبته 83.3% من التراجع في النمو الحقيقي. وقد شهدت القطاعات التالية تراجعاً في أدائها:

1. المطاعم والفنادق
2. النقل والاتصالات والتخزين
3. تجارة الجملة والتجزئة
4. الكهرباء والمياه
5. الصناعات الاستخراجية

أما القطاعات التي واجهت تباطؤاً في أدائها فهي:

1. القطاع الزراعي.
2. خدمات المال والتأمين
3. العقارات
4. منتجو الخدمات الحكومية

وإذا ما اطلعنا على معدلات نمو هذه القطاعات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال أول 6 شهور من العام الحالي مقارنة بعام 2019 نلاحظ أن القطاعات تراجعت معدلات نموها وتراجعت كذلك مساهمتها في النمو الحقيقي.

قطاعات تحسن أداؤها وعن ابرز القطاعات الاقتصادية التي تحسن أداؤها، وكيف يمكن تقديم مزيد من الدعم لها، قال الطباع:

إن أفضل مؤشر يمكن من خلاله الاستدلال على تحسن أو تراجع أداء قطاع هو تحليل معدلات النمو ونسب مساهمة القطاعات للناتج المحلي الإجمالي؛ فالقطاع الذي زادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو تزايد معدل نموه مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 يكون حقق تحسنا في أدائه.

وعند الإطلاع نلاحظ أن أغلب القطاعات قد سجلت تراجعاً ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن بعض القطاعات لم تسجل آرباحا ولكن قد لا تكون كافية لترفع أداءها في ظل الظروف الراهنة، ولكن وبشكل عام هناك عدد من القطاعات الاقتصادية التي أصبح الاهتمام موجها لها من قبل جميع دول العالم وهي: (القطاع الصحي، قطاع المستلزمات الطبية، الصناعات الدوائية، الصناعات الكيميائية خاصة كل ما يتعلق بالتعقيم، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القطاع الزراعي)

يمكن تقديم الدعم لهذه القطاعات من خلال الترويج الاستثماري لها لجذب الاستثمارات الأجنبية ضمن توفير حزمة متنوعة من المشاريع ذات العوائد المحفزة والشروط والمزايا المشجعة وتسليط الضوء على مزايا كل قطاع من هذه القطاعات في الأردن وبالتالي فإن العمل على توسيع نشاط هذه القطاعات من خلال الاستثمار هو أفضل دعم يمكن تقديمه.

كيف نصل لمرحلة « التعافي الاقتصادي وردا على سؤال لـ الدستور» حول كيفية الوصول الى مرحلة «التعافي الاقتصادي» سريعا، قال الحاج حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين :

من الصعب أن يكون هناك تعاف اقتصادي سريع حتى في حالة الاقتصاديات المتقدمة ذات الدول الصناعية الكبيرة؛ فالأزمة التي يمر بها العالم اليوم صنفت من قبل الاقتصاديين على أنها قريبة ومتشابهة من الكساد العظيم الذي دمر العالم في الثلاثينيات وبالتالي التعافي يحتاج إلى وقت طويل ويحتاج إلى خطط عمل وبرامج تحفيزية تكون قائمة بشكل أساسي على ضخ السيولة في الاقتصاد على مراحل ودعم الوظائف بشكل كامل لمنع الاقتصاد من التدهور وتقديم حزمة من الإعفاءات وتسهيلات إئتمانية كبيرة ليتمكن القطاع الخاص من الاستمرار والتعافي.

فتعافي الاقتصاد يكمن بشكل أساسي في تعافي قطاعاته ولكي يتعافى الاقتصاد يجب أن يكون لدى الحكومة مقدرة على الإنفاق وللأسف هذه المقدرة تحدها بشكل كبير المديونية العالية وبالتالي لا مفر من التوجه نحو المساعدات الخارجية من قبل المؤسسات الدولية التي تهدف إلى مساعدة الدول في التصدي للجائحة وتعزيز كفاءة توزيع الموارد المالية المحلية المتاحة من المصادر الضريبية وغير الضريبية.

كما ويمكن إعادة النظر في جميع الخطط التي كانت موضوعة في بداية عام 2020 وتأجيل ما يمكن تأجيله منها وإعادة توجيه الموارد المالية المحلية المتاحة وإعادة بناء الموازنة العامة بحيث يتم تسليط الضوء على التعافي الاقتصادي والخروج من هذه الأزمة.

وبالتالي تحقيق التعافي يتطلب برامج اقتصادية تحفيزية تستهدف بشكل أولي القطاعات الأكثر تأثراً إلى الأقل تأثر مع العمل على تقليل التكاليف والأعباء والإلتزامات على القطاع الخاص وتعزيز دور المؤسسات العامة والتعاون والتكاتف بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني ومختلف الفعاليات الاقتصادية الممثلة للقطاع الخاص. بالإضافة إلى أهمية تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تشكل نسبة لا يستهان بها من القطاع الخاص وتقديم الحوافز الكافية لتشجيع الدمج وذلك لضمان الاستمرارية في ظل هذه الظروف الصعبة. لا بد من دعم حكومي للقطاع الخاص لمواجهة تداعيات الجائحة.

وعن القطاعات التي استطاعت تجاوز أو التقليل من تداعيات الجائحة وتلك التي لم تستطع ذلك، قال الطباع:

كما قلت مسبقاً من الصعب الجزم قبل مرور عام على الأقل وكذلك من الصعب تحديد ذلك وما تزال الجائحة قائمة والتداعيات والآثار السلبية مستمرة ومتجددة فلن يظهر أي أثر ملموس طالما أن موجات كورونا مستمرة ويرافقها إجراءات منها الحظر المؤقت وغيرها من الأمور. كما أن تراجع معدلات النمو الاقتصادي هو مؤشر كاف على الاستدلال منه بأن القطاعات الاقتصادية تعاني بشكل حقيقي ولن تتمكن القطاعات الاقتصادية من تجاوز أو حتى التقليل من تداعيات الجائحة بالاعتماد على نفسها دون تغيير شيء من قبل الحكومة؛ فالقطاعات تحتاج إلى دعم القطاع العام والتخفيف من المعيقات والتحديات التي أثقلت كاهل القطاع الخاص.

وبالتالي في رأيي الشخصي لا يوجد قطاع اقتصادي سيتمكن من مواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة وحده دون تقديم أي دعم حكومي له بشكل مباشر وغير مباشر.

أبرز تحديات المرحلة وعن ابرز تحديات المرحلة في ظل وجود حكومة جديدة، يقول الحاج حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين في حديثه لـ الدستور :

هناك حزمة مكثفة من التحديات في البداية التحديات التي واجهتها كل الحكومات السابقة من ملف البطالة والفقر والتهرب والتجنب الضريبي والإصلاح الاقتصادي والهيكيلي والمالي والمديونية وغيرها من التحديات الاقتصادية – الاجتماعية التي يعاني الاقتصاد الأردني منها منذ سنوات عديدة.

أما ما يميز التحديات الجديدة لهذه المرحلة فهي في إيجاد وسائل للتعافي الاقتصادي والتقليل من الآثار السلبية للجائحة وإيجاد الحلول الكفيلة بمنع دخول الاقتصاد في مرحلة الكساد حتى لا يصبح التعافي أمراً مستحيلاً. وبالتالي تعتبر المرحلة الحالية مرحلة حاسمة تحدد ما سيغدو عليه الاقتصاد في المستقبل.

وعليه فإن أفضل ما يمكن أن نوصي به الحكومة الجديدة هي بالإطلاع على ما تم طرحه من مقترحات وآراء وتوصيات من جميع ممثلي القطاع الخاص حول آلية التعامل مع الجائحة والاستدلال بها فهي نابعة عن تجارب عملية وخبرة متراكمة في مجال الأعمال بمختلف أنشطته.

وأن يتم الأخذ بعين الاعتبار ذلك عند صياغة فرضيات الموازنة لعام **2021** حيث يتوجب أن تقوم وزارة المالية بتقديم شروحات تفصيلية ولا أن يكون هناك أي بند مبهم وأن تزيد الشفافية كي نتجنب الوقوع بأي حالة لبس أو سوء تفاهم فإن الموازنة ستشكل خارطة الطريق وستوضح الكثير من الأمور. كما ونأمل أن نتفادى أخطاء موزانة 2020 بتجنب التوقعات التفاؤلية المبالغ بها.

ونحن في جمعية رجال الأعمال الأردنيين على استعداد تام للتعاون في تقديم المشورة كما عهدتنا الحكومات المتعاقبة دوماً.

الطبـاع:
سلطـات الإحتـلال تخنـق اقتصـاد مدينـة القـدس والمقدسيون صامدون

أكد رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب معالي السيد حمدي الطباع، أن مجتمع الأعمال العربي مدرك تماماً لحجم وكبر الضغوط التي يتعرض لها سكان القدس الشريف من تضييق اقتصادي نتج عنه تفاقم معدلات البطالة والفقر وبالتالي لا بد من تكاتف الجهود في سبيل التخفيف على المقدسيين ودعم الأوضاع الاقتصادية.

ودعا مجتمع الأعمال العربي للعمل على ترويج القدس سياحياً، وإبراز المزايا الاستثمارية التي تتميز بها المدينة بمختلف القطاعات الاقتصادية، والتوجه نحو إقامة مشاريع إنتاجية توفر فرص العمل وتدعم النشاط التجاري وتقديم تسهيلات لدخول البضائع الفلسطينية للأسواق العربية، وتعزيز دور المنظمات المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية.

وشدد على ضرورة بحث المعوقات التي تقف أمام إنسياب السلع والخدمات بين الوطن العربي وفلسطين لتحسين مستويات التبادل التجاري، مبيناً ان ابرزها يعود الى بروتوكول باريس الموقع منذ عام 1994 وما يتضمنه من تقييد للنشاط الاقتصادي ووضع قيود على حجم التصدير المسموح به للسلع الفلسطينية.

وأكد الطبـاع أن الاتحـاد الذي يتخذ من عمان مقراً له، حريص على دعم الاقتصـاد الفلسطينـي بشكـل عام والوضع الاقتصادي في مدينة القدس الشريف بشكل خاص، من خلال تواصله المستمر مع الفعاليات الاقتصادية الممثلة للقطاع الخاص الفلسطيني.

> الاتحـاد حريـص على دعـم الاقتصاد الفلسطيني

الطباع: تداعيات جائحة فايروس كورونا تقف عائقاً أمام تطور أداء التجارة الدولية في المملكة

لفت رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع أنه عند تحليل أداء التجارة الخارجية للأردن قبل بدء جائحة فايروس كورونا وبعد مرور ما يقارب الثمانية أشهر على الجائحة نلاحظ أن الصادرات الوطنية قد تراجعت بما نسبته 0.1% لتبلغ ما يقارب 3.2 مليار دينار بينما تراجعت الصادرات الكلية بنسبة 5.1% كما وتراجعت المستوردات بنسبة 15.3% لتصبح ما يقارب 7.7 مليار دينار وهو ما يعكس جزء من التداعيات الاقتصادية للجائحة على نطاق التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية، وما تزال آثار الجائحة مستمرة سواء على الدول المتقدمة أو النامية.فقد كان لتداعيات الظروف التي فرضها الوضع الوبائي والمتمثلة بفرض قيود على الحدود البرية وميناء العقبة عائقاً أمام تطور أداء التجارة الدولية في الأردن.

وأكد الطباع بإن جميع الدول مع بدء الإنتشار المجتمعي للوباء توجهت نحو الإعتماد على الصناعة الوطنية والإنتاج المحلي وتجنب التوجه نحو توسيع آفاق التجارة الخارجية كجزء من الإجراءات المتبعة للتصدي للوباء خاصة مع تزايد الطلب على العديد من السلع الإستهلاكية والمستلزمات الطبية والأدوية فتوجهت الدول نحو الإحتفاظ بفوائض الإنتاج وتخزينها بدلاً من تصديرها نحو الخارج.

كما وبين الطباع أن ما سببته الجائحة من إنعكاسات وتداعيات عديدة نتج عنها إلحاق

أضرار كبيرة بالاقتصاد وهو ما فرض على صناع القرار في جميع دول العالم التوجه نحو الإعتماد على الذات وتسخير كافة الطاقات الإنتاجية والموارد المحلية المتاحة نحو تعزيز وتطوير وتحسين الصناعة المحلية وإيجاد بدائل محلية عن السلع المستوردة وزيادة التنافسية ورفع الإنتاجية. وهو ما يتوجب علينا وضعه ضمن أولوياتنا في المرحلة القادمة ليتمكن الاقتصاد الأردني من التكيف مع التغييرات الناجمة عن الجائحة وتداعياتها. ولتحقيق ذلك يجب العمل على تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة مستويات أدائه لأقصى درجة ورفع جودة المنتجات بحيث تكون الصناعات الوطنية ذات ميزة تنافسية ولا نستطيع رؤية ذلك على أرض الواقع إلا من خلال تخفيض التكاليف الإنتاجية لنتمكن من المنافسة بالأسعار على المستوى العالمي.

وأشار الطباع إلى أن الميزان التجاري كأحد مدخلات الناتج المحلي يعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وإن تراجع نسبة عجز الميزان التجاري يعكس تراجع القصور في الطاقة الإنتاجية وتلبية الطلب المحلي من خلال الإعتماد بشكل أكبر على الإنتاج المحلي. وعليه من ناحية نظرية فإن انخفاض معدلات العجز في الميزان التجاري تعكس تحسن الأداء الاقتصادي والإنتاجية وكذلك الصناعة المحلية.

وإن تراجع الفجوة بين الصادرات والمستوردات نتيجة الجائحة أدى إلى تراجع نسبة العجز في الميزان التجاري بمقدار 22.7% خلال أول 8 أشهر من العام الحالي ليبلغ ما قيمته 4.1 مليار دينار، كما وبلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات ما نسبته 47.1%.

ولفت الطباع إلى أن الاقتصاد الأردني كاقتصاد صغير الحجم يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية خاصة مع عدم تنوع قاعدته التصديرية ولمحدودية البدائل من الصناعات المحلية فلا نستطيع إلا الإعتماد على الإستيراد لتغطية وتلبية الطلب الإستهلاكي المحلي للسلع التي لا نمتلك المقدرة على تصنيعها محلياً. مشدداً على أنه من المهم أن نحول هذه الجائحة غير المتوقعة إلى فرصة لتطوير الصناعة المحلية وتنويع الصادرات، خاصة في المنتجات والمستلزمات ذات الطلب العالمي المرتفع نتيجة انتشار الوباء عالمياً كمنتجات المعقمات والكمامات والقفازات والأدوية ونحن نمتلك بهذه القطاعات الاقتصادية المقومات المطلوبة.

وأكد الطباع على أهمية إتباع السياسات الكفيلة بزيادة الصادرات في سبيل إنعاش النمو الاقتصادي وذلك من خلال العمل على إعادة النظر في نسب الضريبة المفروضة على القطاعات الاقتصادية والعمل على توحيدها والتخفيف من الأعباء والإلتزامات والتكاليف المفروضة على القطاع الخاص من خلال تخفيض نسب الضمان الإجتماعي للتخفيف من تكاليف العمالة، وإعادة النظر في الطاقة وعدم إستقرار أسعارها والتخفيف من أسعار الكهرباء والتوجه نحو إستخدام الطاقة النظيفة ومنح حوافز وإعفاءات لدعم القطاع التصديري في المملكة.

الطبـاع : رجـال الأعمـال يثمـون توجيهـات جلالـة الملك بتطبيـق القانـون وبحـزم

أكد حمـدي الطبـاع رئيس جمعية رجال الأعمـال الأردنييـن بإسـم رجـال الأعمـال الأردنيين بأن ما قامت به الهيئة المستقلة للإنتخابات مدعاة للفخر ويستحقون التقدير والثناء على الصورة التي ظهرت به انتخابات مجلس النواب في دورته التاسع عشر، أما ما حدث من ممارسات قبل عملية الفرز وبعدها لا يمثل الأردن ولا عاداته وتقاليده سواءً مما ظفروا بالفوز بمقعد في المجلس او ممن خسر تلك الإنتخابات، وكنا نتمنى أن لا يحدث مثل هذه الأحداث المؤسفة.

> ما قامت به الهيئـة المستقلة للإنتخابات مدعاة للفخر

كمـا أكد أن مظاهر المرافقـة لنتائج الإنتخابات النيابية التاسع عشر لا تمثل المجتمع الأردني بأسره، الملتزم بوعيه في تطبيق القانون، مثمنين بتوجيهات القيادة الحكيمة الهاشمية لجلالة الملك بالتأكيـد علـى سيـادة القانـــون وإنفـــاذ أحكامه على الجميع دون محاباة أو تمييز، وأن لا استثناء لأحد على تجاوز القانون.

مشيراً إلى أن وجود عدد كبير من الأسلحة بين أيدي المواطنين قد أفزع وأرهب المراقب للأردن سواء من الداخل أو الخارج وكنا نتمنى على الأجهزة الأمنية أن تكون متواجدة في البداية في المقرات الإنتخابية كما شاهدنا عندما تحركت بإتجاه المحافظات بكل حزم. مؤكداً دعم الجمعية لجهود الأجهزة الأمنية وقواتنا المسلحة الباسلة في تطبيق أوامر الدفاع والقانون بحزم وشدة حفاظاً على صحة المواطنيـن ومصالحهـم وسيـرة عجلـة التنمية والبناء، ورفعة الاقتصاد الوطني. لعكس الصورة التي يجب أن يراها العالم للأردن العزيز. مؤكداً أن ما حصل وانتشار الصور المؤسفة عملت على تخوف العديد من المستثمرين في العالم والوطن العربي مما يحصل في المملكة، وعكس صورة غير واقعية للمجتمع الأردني.

مؤكداً بأن مجتمع الأعمال الأردني يرفض ويستنكر تلك الإساءات الفردية لصورة الأردن المشرقة، مشددين على

ضرورة الضرب من حديد لفرض هيبة الدولة الأردنية بالشكل الذي يحمي أبنائنا جميعاً. إن ما يعانيه القطاع الخاص الأردني من فرض حظر لمدد طويلة وانعكاسته على الاقتصاد الوطني هو لحماية المواطنين، لا أن نجني ثمارها مزيداً من الإنعكاسات السلبية للوضع الوبائي في المملكة. كما ونطالب بتطبيق القانون على كل من تجاوزه سواء نائب قد فاز بالمقعد النيابي أو لم يحالفه الحظ، مشدداً بأن تلك التصرفات لا يمكن أن تمثل من انتخبهم والتي لم نعتد عليها ابداً.

> **إن مجتمع الأعمال الأردني يرفض ويستنكر تلك الإساءات الفردية لصورة الأردن المشرقة**

وبين الطباع بأن الأردن كان ولا يزال وسيبقى دولة قانون ومؤسسات بفضل القيادة الهاشمية الحكيمة، وإن رسالة جلالة الملك المعظم وتوجيهاته السامية واضحة وصريحة بضرورة الحفاظ على سيادة القانون، وإنفاذ أحكامه على الجميع دون محاباة او تمييز، وأن لا استثناء لأحد تجاوز القانون . وأن نرى تطبيق ذلك على كل من خالف القانون لنثبت للعالم بأن لا أحد في الأردن فوق القانون وأن القانون قد فعل لردعهم. مؤكداً ضرورة أن لا تكرر هذه التصرفات في المستقبل. حمى اللّه الأردن في ظل قيادته الهاشمية الحكيمة.

> **الأردن كان ولا يزال وسيبقى دولة قانون ومؤسسات بفضل القيادة الهاشمية الحكيمة**

اتحاد رجال الأعمال العرب
يدين تفجيرات بيروت

أدان اتحاد رجال الأعمال العرب ومجتمع الأعمال العربي تفجيرات بيروت والتي استهدفت أمن واستقرار لبنان وإعتبر الاتحاد أن هذه التفجيرات لن تنجح على الإطلاق في زعزعة الإستقرار والأمن في المنطقة وأن يد الحقيقة ستظهر أي مآرب وراء تلك التفجيرات.

هذا ويتقدم اتحاد رجال الأعمال العرب ومجتمع الأعمال العربي بأصدق مشاعر الحزن والمواساة لضحايا حادثة الإنفجار الذي حدث في مرفأ بيروت والذي أودى بحياة العديد من الضحايا وإصابة آخرين والدعاء لهم بالشفاء.

كما وأعرب رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حمدي الطباع عن خالص تعازيه لإخواننا في لبنان لافتاً إلى أن الأحداث الحالية من شأنها زيادة التعقيدات المرافقة للوضع الاقتصادي في لبنان وزيادة الأزمة التي يعاني منها هذا البلد الطيب منذ فترة طويلة.

وشدد الطباع على أهمية التضامن والتكاتف العربي والدولي مع الشعب اللبناني المنكوب في هذه الظروف الصعبة، وبذل الجهود الحثيثة في سبيل التصدي لأي أعمال من شأنها زعزعة أمن أي دولة عربية. ودعم الشعب اللبناني بكافة السُبل بما يضمن له حياة كريمة. كما وقد تم فتح حساب خاص للتبرع بالمواد العينية الطبية لإرسالها للأخوة في لبنان الشقيق.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

تستنكر نشر الرسوم المسيئة للرسول الكريم

تدين جمعية رجال الأعمال الأردنيين أي عمل يمس الدين الإسلامي أو يتعدى على خاتم الأنبياء سيدنا محمد صلى اللّه عليه وسلم تحت ذريعة حرية الرأي والتعبير، وأكد معالي السيد حمدي الطباع رئيس الجمعية بأن مجتمع الأعمال الأردني يدين مثل هذه الرسوم المسيئة والتي تجرح مشاعر المسلمين والتي تعتبر إستخفافاً بالمعتقدات والمقدسات الدينية.

كما وأشار الطباع إلى أن مثل هذه التصرفات تنتهك مباديء إحترام الآخر ومعتقداته، مؤكداً بأن الأردن دائماً ما كان نموذجاً لإحترام الأديان السماوية دون تطرف أو تشدد، وهو ما عكسته جلياً رسالة عمان التي أصدرها جلالة الملك عبد اللّه الثاني والتي دعت إلى التسامح والوحدة في العالم الإسلامي، وهو ما دأب جلالته إلى تحقيقه حيث سعى جلالته إلى تحقيق الوئام والسلام بين الأديان وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالإضافة إلى حماية حقوق الانسان والتأخي وترسيخ الحوار بين الاديان وتحقيق السلام في الشرق الأوسط وإظهار الدين الإسلامي بصورته الحقيقية.

وتؤكد الجمعية بأن مثل هذه الإساءات المباشرة والواضحة لها تبعات سياسية لا يحمد عقباها وإن ما يمر به العالم اليوم من أزمات تتطلب التكاتف والتلاقي والسلام لا أن تندلع الخلافات والخصامات. كما وتستنكر الجمعية أي محاولات لتشويه الدين الإسلامي وجوهره القائم على التسامح وعدم التطرف ومحاربة الإرهاب ونحن ندعو جميع الجهات لرفض هذه الإساءات للمقدسات والرموز الدينية، والتي من شأنها أن تحقن النفوس وتأجج التطرف في العالم وتؤدي إلى تصاعدها.

كما وتشدد الجمعية على أن العلاقات الإنسانية بين الشعوب والاحترام المتبادل هي بوابة الإنفتاح فيما بينها سواءً تجارياً أو اقتصادياً أو استثمارياً وهي ما دأبت على الجمعية مع أصدقائنا حول العالم، ومن خلال نظرائنا في تلك الدول والتي ترتبطنا بها علاقات وطيدة منذ عقود مرت، إلا أن استمرار التصريحات والسماح لخرق ذلك الاحترام المتبادل سيؤدى بالفعل إلى فتور في تلك العقلات وتعقدها مستقبلاً. وأن على الجهات المسيئة الإعتذار رسمياً للأمة الاسلامية وبشكل فوري والعمل على عدم اعتبار المساس بالمعتقدات الدينية بأنها حرية التعبير عن الرأي.

اتحاد رجال الأعمال العرب

يستنكر نشر الرسوم المسيئة للرسول الكريم

أكد معالي السيد حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب بأن مجتمع الأعمال العربي يدين أي عمل أو قول أو تصرف تسئ إلى خاتم الأنبياء سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام تعتبر إستخفافاً بالمعتقدات والمقدسات الدينية، وتمثل إساءة كبيرة لمشاعر المسلمين في مختلف أنحاء العالم لافتاً إلى أن حرية التعبير والرأي تنتهي عندما تمس حرية ا لآخرين وتؤثر عليهم سلباً.

وأشار الطباع إلى أن أساس نجاح وإستمرارية العلاقات العربية مع باقي دول العالم يجب أن يكون قائماً على أساس الإحترام المتبادل للأديان وإختلافها وعلى التسامح والتفاهم بعيداً عن الإساءات غير المبررة والتي تثير الحقد والكراهية وتشحن النفوس بما هو سيء. مؤكداً بأن مثل هذه السلوكيات المتطرفة لا تعود بالنفع على أحد وإن لها إنعكاسات سلبية تقف عائقاً أمام تعزيز آفاق العلاقات بين الدول على مختلف المستويات والأصعدة.

ويؤكد الاتحاد بأن الظروف الصعبة التي يمر بها العالم اليوم نتيجة جائحة الكورونا تتطلب التكاتف والتعاون على المستوى الدولي لتجاوز جميع هذه الأزمات ويتوجب أن تتركز جهودنا على الإصلاح والنمو والإزدهار والمضي قدماً لا أن نستمر بإعادة إرتكاب نفس الأخطاء وممارسة نفس السلوكيات التي تحمل في طياتها إساءات مباشرة وواضحة لديننا الحنيف القائم على التسامح وعدم التطرف ومحاربة الإرهاب ونحن ندعو جميع الجهات لرفض هذه الإساءات للمقدسات والرموز الدينية، والتي من شأنها أن تحقن النفوس وتؤجج التطرف في العالم وتؤدي إلى تصاعده وتفاقمه.

> **إن أساس نجاح وإستمرارية العلاقات العربية مع باقي دول العالم يجب أن يكون قائماً على أساس الإحترام المتبادل للأديان**

الصناعة ... الحصان الأسود ... تحويل التحدي إلى فرصة

الدكتور إياد أبو حلتم

عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين

نائب رئيس جمعية مستثمري شرق عمان الصناعية

عضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمان

طرحت علينا في الآونة الأخيرة العديد من التقارير الإقتصادية المحلية والدولية والتي اجمعت أن العالم بعد أزمة كورونا لن يكون كما قبلها، واتفق مع هذه النتيجة إلى حد كبير للأسباب التالية :

1. ستتجه معظم الأعمال إلى الاستخدام المكثف للتكنولوجيا وانترنت الأشياء والذكاء الإصطناعي والأسواق الإفتراضية.

2. أسواق العمل ستتجه مستقبلاً إلى أنظمة العمل الجديدة من نظام العمل المرن، أو العمل عن بعد وستتجه الكثير من الصناعات إلى التوسع إلى أنظمة الأتمتة أو استخدام الروبوت.

3. ستتجه كثير من الدول إلى ممارسة أدوار رقابية بشكل أكبر وستنجح بعضها إلى أكثر في حركة التجارة الخارجية أي بمعنى آخر ستقوم بأدوار حمائية للمنتجين المحليين.

4. سيتغير شكل التكتلات الإقتصادية الكبرى بحيث يعاد تشكيل خارطة الإنتاج الصناعي العالمي ، وقد نرى بعض من هذه التغيرات في أسواق قريبة منا مثل أسواق الإتحاد الأوروبي، بالمجمل سنرى انحناءات واضحة وحادة في مسارات الدول الإقتصادية وتفاعلاتها مع مفاهيم العولمة، ومبادئ منظمة التجارة العالمية وسلاسل التزويد، والنزعة نحو التصنيع التكاملي الخلفي والأمامي.

ونحن في الأردن صاحب الإقتصاد الصغير بناتج اجمالي لا يتجاوز «30» مليار دينار أردني، أصبح لزاماً على أصحاب القرار الاقتصادي في الحكومة أن يعاد النظر في كافة سياساتنا الإقتصادية، لأننا لا نستطيع الاستمرار في سياسات ترك الأبواب مفتوحة ، بدون أن نضع سياسات اقتصادية صارمة للاعتماد على الذات، والتوسع في قواعد الإنتاج الصناعي والزراعي .

لذا أرى كما يرى الكثير من الزملاء العاملين في القطاعات الانتاجية وجوب وضع سياسات اقتصادية جديدة موضع التنفيذ ترتكز على المبادئ التالية :

1. سياسة الإعتماد على الذات في الإنتاج، بمعنى التوسع الحقيقي في بناء صناعات تكاملية عامودية، وبناء سياسات الحوافز الاقتصادية حولها، وهذا ينطبق أيضاً على الصناعات الزراعية.

2. سياسات تطوير واضحة في تكنولوجيا الانتاج ، من خلال تشجيع مراكز البحث العلمي في المؤسسات والجامعات ورصد الميزانيات الكافية لهذه السياسات.

3. أصبح من المحتم على الجميع، تغيير سياسات التعلم التقني وتطوير القوى البشرية في الأردن لأن الوظائف التي يحتاجها القطاع الخاص في العشر سنوات القادمة ستكون مختلفة بشكل جذري عما يحتاجه الآن .

4. سياسات تحفيز الاستهلاك المحلي من خلال تحسين القوة الشرائية للمستهلك وضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد من خلال سياسات نقدية فاعلة يتبناها البنك المركزي، وكذلك سياسة مالية رصينة تعتمد على تخفيض العبء الضريبي .

5. سياسات تحفيز الصادرات، بمنح مزايا مباشرة وغير مباشرة للمصدرين من خلال تخفيضات ضريبية وتخفيضات في تعرفة الكهرباء والطاقة .

بالتوازي مع هذه السياسات، على الحكومة أن تحافظ على اسواق متوازنة وغير مغرقة بالبضائع المستوردة. وهذا يتطلب وضع ضوابط للاستيراد المنفلت لكثير من السلع المستوردة والتي يوجد لها بديل محلي قد يكون في معظم الأحيان أفضل منها في المواصفات والخصائص، لأن الاستمرار في الاستيراد بهذه الطريقة، سيزيد العجز في الميزان التجاري، والخلل ما بين العرض والطلب ويسبب الخسائر للمستورد والإقتصاد ككل .

في المجمل نستطيع القول بأن العولمة التي بدأها الرئيسان الأمريكيان «ريجن وبوش» ورئيسة الوزراء البريطانية مارجت تاتشر في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي سيتغير شكلها جذرياً في العقد الثالث من هذه القرن.

البنك الأردني الكويتي

يحتفل بمرور خمس سنوات على توقيع إتفاقية التأمين وتوزيع جوائز المسابقتين الأولى والثانية للتأمين المصرفي

تم الاحتفال بمرور خمس سنوات على إتفاقية التأمين المصرفي المبرمة ما بين البنك والشركة الأمريكية لتأمين على الحياة MetLife، تم خلال الحفل تكريم السيد هيثم البطيخي-رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة من قبل مدير عام شركة MetLife لجهوده بإنجاح الشراكة فيما بين البنك والشركة، وتم تكريم السيد على العورتاني مدير إدارة الفروع لما قدمه من دعم لإنجاح هذه الشراكة.

وقام كل من رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة والمدير العام للشركة الأمريكية للتأمين على الحياة بتسليم درع تكريمي لمسؤول التأمين المصرفي بالبنك، لما حققه من إنجازات وعلى النجاحات المحققة خلال مدة الإتفاقية، كما تم تكريم موظفي التأمين المصرفي لما قدموه من متابعة وإشراف ورقابة على جميع المنتجات التأمينية الخاصة بأعمال التأمين على الحياة.

وتخلل الحفل توزيع جوائز المسابقة الثانية للعام 2020 بما يخص أعمال التأمين المصرفي / فرع تأمين الحياة عن برنامج المستقبل الذهبي، و بوالص التأمين على الحياة «سند» خلال العام الحالي.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"

eJKB

JKBREWARDS

اشتري بنقاط برنامج المكافآت محلياً وعالمياً

برنامج المكافآت من البنك الأردني الكويتي
يقدم لكم ميزة اكتساب نقاط منافسة
على كافة حركات البطاقات الائتمانية
والمدينة، واستبدالها فوراً من خلال حركات
الشراء على جميع أجهزة نقاط البيع أو عبر الإنترنت
محلياً أو عالمياً مباشرة ومن خلال تطبيق JKBRewards.

Get it on Google play
Available on the App Store

06-5200999
www.jkb.com